الفصل الخامس

دور القوة والصراع
فى العلاقات الدولية

obeikandl.com

obeikandl.com

سبق أن أشرنا إلى أن نظريات القوة (النظريات الواقعية) فرضت نفسها على اتجاهات التحليل النظرى لحقائق السياسية الدولية وبخاصة في فتر ما بعد الحرب العالمية الأولى، وقد حدث ذلك كنتيجة مباشرة لتفاقم الصراعات الدولية وسعى العديد من الدول الكبرى إلى خلق مراكز قوة لنفسها تستطيع عن طريقها أن تصنع واقعًا دوليا يخدم مصالحها ويحقق لها التفوق على منافسيها مهما كان في ذلك من إضرار بتوازن النظام الدولى واستقراره علاقاته وأوضاعه.

محور نظريات القوة والصراع فى العلاقات الدولية :

إذا حاولنا التعرف على المفاهيم الرئيسية التى تبنى عليها نظريات القوة والصراع في العلاقات الدولية، فسوف نجد أنها تأخذ الدولة محورًا لتحليلاتها، وهى تتعامل معها باعتبارها النواة الأساسية في السلوك الدولي، وحجر الزاوية فى النظام الدولى كله.

من هذا المنطلق لا تعتقد نظريات القوة بوجود توافق فى المصالح القومية الأساسية للدول الأطراف فى النظام الدولى، ومن هذا تخلص إلى أن تناقضات المصالح هى التى تنتج الصراعات الدولية وتؤدى إلى وقوع الحروب وذلك عندما تخفق أساليب التسوية السلمية فى حل جذورها وتدارك اسبابها. وتقوم القوة بدور مؤثر للغاية فى تقرير مجرى تلك الصراعات الدولية وفي تحديد نواتجها النهائية.

وكما أكدنا فى موضع سابق، فإن القوة التي تعنيها النظرية الواقعية، ليست هى القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادى بمعناها الضيق فقط، ولكنها القوة بمفهومها الشامل وبأدواتها الكثيرة والمتنوعة من دبلوماسية واقتصادية وثقافية وإعلامية وعسكرية وتكنولوجية، إلخ.

ويربط الواقعيون بين الدافع إلي الحصول على القوة واستخدامها فى التأثير على الآخرين وصولا للأهداف التى تضعها الدول لنفسها، وبين الطبيعة الإنسانية التى تتحكم فيها نزعات القوة والرغبةفى إخضاع الآخرين والسيطرة عليهم باعتبار أن ذلك وحده هو الذى يضمن للدولة المقدرة على البقاء فى مواجهة كل أشكال التهديد والخطر الخارجى، وتأكيدًا لهذا المعنى يقول نيكولاس سبيكمان أحد أقطاب النظرية الواقعية، أن

تأمين القدرة على البقاء والاستمرار يرتهن أساسًا بالقوة التى تعنى فى التحليل الأخير توفر المقدرة عى تحريك الآخرين فى الاتجاه المرغوب ويتحقق ذلك إما بالإقناع، أو الإغراء، أو المقايضة، أو الإكراه، أو بأى وسيلة أخرى تتيحها الظروف[١]. أما هانس موجانثو الذى اقترنت نظريات القوة باسمه أكثر من أى مفكر واقعى آخر، فقد قدم تصورًا شاملاً لمفهوم القوة ودورها فى السياسة الدولية، عندما أكد أن السياسة الدولية هى صراع على القوة بغض النظر عن أهدافها النهائية البعيدة، والقوة السياسية كما يسميها هى فى تصوره المقدرة على التأثير فى تفكير ومسلك الآخرين، أو بتعبيره: «أن القوة السياسية هى علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس عليهم، فهى تمنح الأولين السيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال بما يملكونه من نفوذ يؤثرون به على عقولهم، وقد يمارس هذا النفوذ بأسلوب الأمر، أو التهديد، أو الإقناع، أو بمزيج من بعض تلك الوسائل معا. ويقول «أنه مهما كانت الأهداف المادية لأى سياسة خارجية كالحصول على مصادر للمواد الأولية، أو إجراء تغييرات إقليمية، أو ما إلى غير ذلك، فإن إنجازها يتطلب دائما السيطرة على سلوك الآخرين من خلال التأثير على عقولهم»[٢].

ويعتقد مورجانثو أن الصراع من أجل القوة ظاهرة شاملة زمانًا ومكانا وأن التجربة التاريخية أقامت الدليل على صحة وجودها كحقيقة مستقرة وثابتة تتحكم فى سلوك الدول مهما تباينت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ينظر إلى السياسة الدولية على أنها تسعى للتوفيق بين المصالح القومية للدول، وهو يرى أن السياسات التى تحاول الدفاع عن تلك المصالح لا تفترض وجود عالم مسالم، وهذه الصراعات والتهديدات الدولية المتبادلة يمكن التقليل من أخطارها بأسلوب التوفيق بين المصالح المتنازعة بالإجراءات الدبلوماسية، ويشير إلى أن المصلحة القومية هى أولاً وقبل كل شىء، البقاء القومى (National Survival) بما فى ذلك القدرة على الدفاع عن الكيان المادى والسياسى والثقافى للدولة،ومصلحة قومية بهذا القدر من الأهمية تصبح هدفًا

(١) د. إسماعيل صبرى مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٦٦ .

(2) Hans J. Morganthau, Power and Ideology in International Politics in, James Rosenaun, International Politics and Foreign Policy, (The Free Press, New York, 1961), P. 171.

أساسيًا من أهداف السياسة الخارجية لا يمكن لأى دولة أن تتنازل عنه أو تساوم عليه، وأى مصالح تلى هذه الضرورة القومية الأساسية لابد وأن تأتى فى ترتيب أدنى فى سلم أولويات السياسة الخارجية للدول، كل الدول[١].

أما المفكر الواقعى الآخر أرنولد ولفرز فيقول إن القوة لا تكتسب كهدف نهائى فى حد ذاته، وإنما هى مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، وبدون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المتجمعة لدى الدولة من إمكانات القوة بمختلف عناصرها وأدواتها، تقترب من مستوى الأهداف الخارجية لتى تتبناها لنفسها، أم أنها تتجاوزها لتصبح نوعا من الإفراط الذى لا تبرره معطيات الظروف التى تحيط باختيارها لأهدافها. ويضيف أنه إذا كانت الأهداف تعد عاملا محوريًا فى تحديد ذلك المستوى من إمكانات القوة اللازمة لتحقيقها، فإنه وبالمثل، فإن الرصيد المتاح للدولة من تلك الإمكانات يتحكم هو الآخر فى تقرير الأهداف واختيارها، إذ لا يمكن لزعامة عاقلة أن تندفع إلى تبني أهداف تدرك مسبقا تعذر تحقيقها بسبب ضآلة موارد القوة التى يمكن ان تساندها فى مرحلة التنفيذ الفعلى. وهو ينظر إلى الاختلاف فى أهداف السياسات الخارجية للدول على أنه ظاهرة طبيعية، ويقول أن من غير الطبيعى أن نتوقع من كل الأطراف الفاعلة فى السياسة الدولية أن تعمل فى اتجاه واحد سواء كان الأمن، أو السلام، أو التوازن ، إلخ. وإذا كان يحدث أحيانا نوع من الالتقاء أو التوافق فى أهداف بعض تلك الأطراف، إلا أن ذلك لا يأتى نتيجة تنسيق مسبق من جانبها بقدر ما يكون السبب فيه نابعا من بعض الضغوط، أو التفاعلات، أو التطورات الدولية. أيضًا، فإن اختلاف الأهداف الخارجية يمكن أن ينشأ بسبب التفاوت في طبيعة وقوة الضغوط التى يفرزها الواقع الداخلى فى كل واحدة من تلك الدول، فهناك قوى قد تتفاعل بشدة فى ظروف الداخل، وتدفع إلى احتضان أهداف تعبر عن حاجات قومية ملحة كالرغبة فى التوسع، أو السيطرة على الأسواق الخارجية، أو الدفاع عن القيم والمعتقدات القومية أو حماية الشرعية الدولية، إلخ[٢].

(1) Ibid.

(2) Arnold Wolfers, The Pole of Power and the Pole of Power andf the Pole of Indifferencee, in International Politics and Foreign Policy, James Rosenau, ed, (The Free Press, New York, 1961), P. 171.

وإلى جانب كل هؤلاء المفكرين الواقعيين الذين أتينا علي ذكرهم وعرضنا أفكارهم فيما يتعلق بدور القوة فى العلاقات الدولية، وهو دور خطير ومؤثر إلى أبعد الحدود، نجد أن أستاذا واقعيًا مرموقا آخر هو أورجانسكى Organski حاول تفسير مغزى التحولات التى تطرأ على علاقات القوة ومعادلاتها بالنسبة للسلم الدولى ومتطلبات الحفاظ عليه، وقد انتهى إلى جملة من الاستنتاجات التى نوجزها فى الآتى:

(أ) أنه من المنظور الواقعى، فإن علاقات القوة الدولية لم تكن قائمة دائما على أساس من توازن توزيعها بين أطرافها (طبقا لمفهوم توازن القوى)، وإنما على أساس من التفوق الذى أمكن لإحدى الدول الكبري وحلفائها إحرازه.

(ب) أن السلم الدولى كان يتوافق غالبًا إن لم يكن دائمًا مع سيادة وضع التفوق الذى لا يقبل التحدى (Unchallenged Supremacy) ، هذا بينما كانت فترات تقارب مستويات القوة (Approximate Balance) ، هى فترات الحروب والصراعات المسلحة فى العالم.

(جـ) أن الحرب كانت أقرب لأن تنشب وتتزايد احتمالاتها، عندما تحاول دولة كبرى أن تتحدى الدولة المسيطرة وحلفاءها على زعامة النظام الدولى، ومن ثم تكون أطراف تلك الحروب فى أغلب الأحيان هى الدولة المسيطرة (Dominant Power) والدولة المتحدية (Challenging Power) التى توشك على اللحاق بها فى سباقات القوة الدولية.

(د) أن السلم الدولى يصبح ممكنًا، وتتزايد فرصه واحتمالاته، عندما تكون الدولة المسيطرة علي النظام الدولى، والممسكة بزمام توازنه، قانعة بالوضع الدولي (Status Quo Power) القائم، أو عندما تكون سياساتها موجهة نحو إيجاد قاعدة سلمية لهذا النظام (فى صورة علاقات تعاون دولى متبادل)، والعكس صحيح، إذ يصبح السلم الدولى مهددا مع بروز إحدى الدول القوية وغير القانعة بالوضع الدولى القائم[1].

(١) نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٩٤.

ومن هنا وكما يذكر أورجانسكى، فإن العلاقة بين معيارى القوة (Power) والقناعة (Satisfaction) يجب أن ينظر إليها على أنها قاعدة الأساس عند البحث فى الظروف الدولية التى قد تساعد أو لا تساعد على استتباب السلم الدولى واستقراره.

على أن هذه المناقشة للأفكار والمفاهيم التي تبنتها المدرسة الواقعية الكلاسيكية فيما يتعلق بأهمية دور القوة وتأثيراتها الهائلة فى العلاقات الدولية ، لا يمكن أن تكتمل دون الإشارة إلى النظريات والمقولات الفكرية التى راجت فى أوساط التيار الواقعى الجديد (Neo-Realism) وفى المقدمة منها نظرية الواقعية البنائية (Structural Realism) لكينيث والتز Kenneth Waltz الذى يعد أبرز أقطاب هذا الاتجاه[1].

يتمثل مظهر الاختلاف الأساسى بين التيارين الواقعى الكلاسيكى الذى سلفت الإشارة إليه، والواقعى الجديد فى أن التيار الأول ربط تحليله لدور القوة كأقوى الدوافع الأساسية المحركة للعلاقات الدولية بالطبيعة الإنسانية نفسها (Human Nature) ،

---

(١)راجع فى شأن التوجهات والمقولات الفكرية للواقعيين الجدد:

John Baylis and steve Smith, The Globalization of World Politics, (Oxford Universty Press, Londom, 1997), PP. 169-171.

Raul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Golobalism. (Macmillan Publishing Company, New York, 1987(, PP. 48-50, PP. 63-66.

Mearsheimer, John, The Tragedy of Great Power Politics. (Norton, New York, 2001).

Waltz, Kenneth N., theory of International Politics, (McGraw Hill, New York, 1979).

----------,. The Use of Force: Military Power and International Politics,, (University Press of America, New York, 1983).

Doyle Michael. Ways of War and Peace: Realism, Liberalism and Socialism. (Norton, London, 1997).

وتتوزع تنظيرات أقطاب هذا التيار الواقعي الجديد بين ما يسمى بالواقعية البنيوية Structural Realism، الواقعية الدفاعية Defensive Realism ، والواقعية الهجومية Offensive Realism، وأن كانت تنبثق كلها من نفس الأساس الفكرى والمستمد بدوره من الطبيعة الفوضوية للنظام السياسى الدولى.

obeikandl.com

وتعامل معها كدافع غريزى كامن فى أعماق هذه الطبيعة الإنسانية لا يمكنها الفكاك من تأثيره عليها، أما التيار الواقعى الجديد فقد أرجع جذور هذا الإرتباط إلى طبيعة النظام الدولى نفسه من حيث:

١-أنه نظام ذو طبيعة فوضوية (Anarchic) ساعد عليها عدم وجود سلطة دولية مركزية عليا يناط بها ضبط تفاعلات النظام الدولى وتصحيح مساراته وحفظ استقراره.

٢- أن الدول، وليس أحدًا غيرها، هى وحدها الفاعل الذى يؤثر بشدة وإلى أبعد مدى على كل ما يحدث داخل هذا النظام الدولى، وما يؤثر به الفاعلون الدوليون الآخرون هو تأثير محدود للغاية بالمقارنة.

٣- أن الكيفية التى تتوزع بها الموارد والقدرات والطاقات في النظام الدولى هى التى تؤدى إلى تضييق نطاق مراكز القوة الدولية وحصره فى عدد محدود من الدول الكبرى التى تشكل مصدرًا رئيسيًا للخطر والتهديد لأمن غيرها من الدول.

٤- أن هذا النظام الفوضوى ذا الطبيعة الصراعية المتوترة يفرض على الدول أن تكون مستعدة دائمًا للدفاع عن مصالحها القومية العليا وأهمها حقها فى الوجود والبقاء، ووسيلتها إلى ذلك هى دعم وتعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية ببعديها الدفاعى والهجومى.

٥- أنه إذا كان يفترض فى الدول أن تكون عقلانية (Rational) فى سلوكها، وهى بالفعل كذلك، إلا أن الاحتمال يظل قائمًا باستمرار بأن تقع فريسة لسوء الحساب أو خطأ التقدير(Miscalculation) ، ومما يرفع من هذا الاحتمال نقص المعلومات المتاحة للدول(Imperfect Information) مما يؤثر سلبًا فى قراراتها، فضلاً عن غموض نوايا الخصوم مما يضع الأمر كله فى دائرة التخمين، ويعمق من ريب الدول وشكوكها فى نوايا بعضها البعض.

ومن هذه التصوير لطبيعة النظام الدولى، يخلص الواقعيون الجدد إلى الآتى:

أولاً: أن هذه الأبعاد المتشابكة كلها وبمختلف تأثيراتها المتبادلة، تعزز الميل لدى الدول الأطراف فى هذا النظام الدولى للتصرف بشكل عدوانى (Aggressively) ضد بعضها البعض.

ثانيًا: ن البنية الفوضوية للنظام الدولى سوف تستمر ردحا طويلاً من الزمن، ولن تتغير فى المستقبل المنظور، مما يعنى استمرار نزعات العنف (Violence) بل وتفاقمها ويشهد على تزايد هذا العنف الدولى، تصاعد الصراعات العرقية فى كل مكان من العالم، وسوف يزيد هذا العنف حدة وخطورة بفعل تداعيات انهيار القطبية الدولية الثنائية التى سادت فى مرحلة الحرب الباردة، والتى قامت بدور فعال فى احتواء أخطار العنف الدولى وتحجيمه. والنتيجة هى تصاعد احتمال وقوع الكثير من الحروب الدولية فى المستقبل.

ثالثًا: أن استمرار دوران الدول فى هذه الحلقة المفرغة التى لا تنتهى من الأفعال وردود الأفعال المبنية علي مشاعر الخوف العميق والشكوك الكثيفة المتبادلة فى نوايا بعضها البعض، هو الذى يضعها فى مواجهة المعضلة الأمنية الراهنة (Security Dilemma) التى عليها أن تحتاط لها بكل ما هو متاح لا من قدرات وإمكانات عسكرية كانت أو اقتصادية. ولن يخفف من حدة هذا الوضع أو يقلل من أخطاره اتجاه الدول إلى الدخول أطرافا فى ترتيبات تعاونية دولية معينة، وهى الترتيبات اتى سوف تلتف عليها وتحاول أن تتهرب من التزاماتها تجاهها بكل وسائل الخداع والتحايل متي كانت لها مصلحة فى ذلك، وبالتالى فإن هذا التعاون الدولى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة اصبحت تحيط به شكوك كثيرة حول قيمته وجدواه.

لقد جوبه هذا التيار الواقعى الجديد والذى راج بصورة خاصة فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، بالنقد والاعتراض الشديدين من قبل دعاة نظرية السلم الديمقراطى (Democratic Peace Theory) من جانب، ومنظرى العولمة والمدافعين عن توجهاتها الفكرية من جانب آخر[1].

---

(١) بخصوص هذه النظرية، نظرية السلم الديمقراطى، يمكن الرجوع فى التعرف على أسسها المنطقية وإطارها الفلسفى العام، إلى:

John Baylis and Steve Smith, The Globaliztion of World Politics, op. cit., PP. 202-203.

وقد لاقت هذه النظرية بالذات رواجًا واسعًا وذيوعًا كبيرًا فى فترة ما بعد الحرب الباردة واختزل مضمونها فى عبارة موجزة بالغة الدلالة وهى أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها، وبالتالى فإنه كلما انتشرت الديمقراطية فى العالم، كان ذلك هو الضمان الموثوق فيه للحفاظ على السلم العالمى بعيدًا عن التهديد والخطر وهو ما سبق الإشارة إليه فى متن هذا العرض.

تعد نظرية السلم الديمقراطى التي ذاع صيتها وحققت شهرتها العلمية مع بداية ظهور النظام العالمى الجديد، تعبيرًا عن توجه ليبرالى قوى فى السياسة الدولية، وهو التوجه الذى يعتقد المدافعون عنه أنه يشكل من منظورهم مدخلا إيجابيًا للغاية فى التعامل مع معضلات الأمن الدولى الراهنة، وهى المعضلات التى أسهب الواقعيون الجدد فى تفصيل أسبابها وتعقب جذورها على نحو ما سلف القول.

يقوم الأساس المنطقى لنظرية السلم الديمقراطى علي الزعم بأن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها، وأن الديمقراطية تشكل مصدرًا رئيسيًا ومهما للسلم الدولى يتفوق به فى تأثيره على أى مصدر آخر.

وقد استخدم الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى خطابه السنوى عن حالة الاتحاد الذى ألقاه فى عام ١٩٩٤، الحجة ذاتها فى تنويهه بغياب الحروب بين الدول الديمقراطية، وفي دفاعه عن سياسة حكومته الرامية إلى نشر وتنمية الديمقراطية فى العالم.

أما عن الدعامات والركائز التى يستند إليها منطق هذه النظرية فى دفاعه عنها كحل لمشكلات الأمن الدولى، فتتمثل فى أن المثل الديمقراطية التى تجد تعبيرًا عنها في ممارسات نظم الحكم، والالتزام الأيديولوجى بقضايا حقوق الإنسان، والاعتماد الدولى العابر للحدود القومية للدول (Transnational Interdependence) ، هو ما يفسر النزعة القوية التى تحملها الدول الديمقراطية للسلام، وبالمقابل فإن غياب هذه المثل والقيم الإنسانية والأيديولوجيات السياسية المعبرة عنها، هو الذى يجعل من الدول غير الديمقراطية معادية للسلام ويدفعها لاستخدام القوة وغيرها من وسائل القسر والإكراه فى العلاقات الدولية.

ومن هذا المنطلق يعتقد أصحاب نظرية السلم الديمقراطى أن الدول الديمقراطية هى دائمًا مع تسوية خلافاتها ونزاعاتها بالطرق الدبلوماسية السلمية، وهى لا تدع تلك النزاعات تتفاقم وتكبر أو تخرج حتى إلى دائرة العلن.

وإذا كانت هذه المثل الديمقراطية والإنسانية الرفيعة لا تعنى بحال قدرتها على اجتثاث احتمال الحرب تماما من جذوره، فإن هذه المثل نفسها سوف تقوم بدور إيجابى مؤثر فى بناء عالم مسالم، عالم يخلو على قدر الإمكان من التهديد والتوتر والعنف، إلخ.

وإذا كان هذا عن نظرية السلم الديمقراطى بركائزها المنطقية وشواهدها الواقعية على نحو ما يزعم دعاتها والمناصرون لأفكارها، فإن الأمر قد يكون مختلفا بعض الشىء بالنسبة لدعاة الفكر العولمى ومؤيدوه، وأن كانت النتيجة الأخيرة لا تختلف كثيرًا عن بعضها في الحالتين.

يقول العولميون (Globalists) إن الدولة كانت بأفكارها ومعتقداتها وسياساتها ومصالحها محور العلاقات الدولية فى الماضى، لكن هذا الوضع أخذ يتغير بفعل التأثيرات المتنامية للعولمة التى ساهمت فى بلورة ملامح مجتمع عالمى جديد (Global Society) بدأ يفرض نفسه على واقع العلاقات الدولية منذ نهاية القرن العشرين. وهم يردون السبب فى هذا التحول الجذرى العميق إلى طبيعة العولمة نفسها، فهى فى رأيهم عملية شاملة ومتعددة المحاور والآفاق والاهتمامات، فهى تتجاوز الاقتصاد إلى الثقافة والاتصالات ومنظومات القيم والعلاقات الاجتماعية العابرة للحدود القومية للدول. وقد ساعد على نمو هذا المجتمع العالمى بروز تحديات ومخاطر جديدة أصبحت تتهدد الإنسانية قاطبة، وهى مخاطر تتعلق بظروف البيئة، وأحوال الفقر، وأسلحة الدمار الشامل، إلخ، ويقابل هذا التطور باتجاه تصاعد تأثيرات العولمة، وقوع الدولة القومية فى أزمات حادة أخطرها إطلاقا تعرض كياناتها لمخاطر التفكك والتجزؤ (Fragmentation) كما حدث للاتحاد السوفيتى السابق وللعديد من دول أوربا الشرقية، وقد انتقلت عدوى التفكك منها إلى أقطار أخرى بعيدة عنها، وحدث ذلك بتأثير تنامى النزاعات القومية والعرقية والدينية سواء داخل الدول أو عبر حدودها.

ومن هنا، فإن استمرار التركيز – على نحو ما كان حادثا فى السابق – على أمن الدولة القومى واعتبارات السيادة الوطنية دون غيرها، لم يعد يعكس عمق التحول الذى أصاب أوضاع المجتمع الدولى فى الصميم، وأثر بشدة وإلى أبعد حد فى منظومات قيمه وعلاقاته واهتماماته فى كل مكان، وهو ما ترتب عليه أن أصبحت مواجهة هذا التحول الهائل بكل ما يعنيه وينتج عنه مسئولية عالمية (Global Responsibility) ، وهى مسئولية تتسع لتشمل البحث عن حلول عالمية لمشكلات الفقر، والبيئة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والعدوان على حقوق الأقليات، والأخطار التى تتهدد الديمقراطية والأمن الإنسانى والاجتماعى هنا وهناك، وهذه الحلول العالمية أضحت ضرورة قصوى إذا ما كان

للمجتمع الإنسانى يواجه بفاعلية وإيجابية المشكلات والأخطار والتحديات الكثيرة التى تنتظره على طريق المستقبل.

ووفق هذا المنطق فى التحليل والاستنتاج يصبح واضحًا أن دور الدولة آخذ فى التراجع والانحسار وليس العكس على نحو ما يعتقد ويروج له دعاة الفكر الواقعى الجديد[1].

الصور الرئيسية لتوزيعات القوة فى النظام الدولى:

تتركز توزيعات القوة فى النظام الدولى حول مفهوم القطبية (Polarity) ، ويترتب على الأخذ بهذا المفهوم أنه بحسب عدد الأقطاب الذين يحوزون القدر الأكبر من إمكانات القوة والنفوذ والمقدرة على التأثير، يمكن تحديد سمات وخصائص النظام الدولى السائد من حيث ما إذا كان هذا النظام أحادى الأقطاب (Unipolar) أو ثنائى الأقطاب (Bipolar) أو متعدد الأقطاب (Multipolar) ، ولا يخفى أن لكل واحدة من هذه الخصائص المميزة للنظام الدولى السائد دلالاتها البالغة فيما يتعلق بنمط العلاقات والتفاعلات الدولية (Interactions) التى تؤثر فى أداء هذا النظام، والكيفية التى تدار بها أجهزته ومؤسساته، وتتخذ فى سياقها قراراته، وعلى أى قاعدة من التوافق والمشاركة، إلخ، وسنحاول فيما يلى توضيح طبيعة كل نمط من أنماط توزيع القوة في النظام الدولى:

أولاً: نمط القطبية الأحادية: يشير هذا النمط في التوزيع إلى استحواذ قوة دولية واحدة على معظم إمكانات القوة والنفوذ بمختلف مكوناتها العسكرية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يتيح لهذا القطب الأوحد ممارسة هيمنته الكاملة أو شبه الكاملة

---

(١) هذا الجدل التنظيرى بين دعاة الفكر الواقعى الجديد ودعاة الفكر العولمى يمكن التعرف على المزيد منه، فى:

The Golobalization of World Politics, op. cit., PP. 169-203.

وخصوصا ما ورد فى هذا القسم تحت عنوان:

Rationalist Theories: The Neo-Realist, Neo-Liberal Debate.

ويتسم الجدل المثار بين الفريقين هنا بدرجة عالية للغاية من الرصانة والأصالة الفكرية التى تحاول النفاذ إلى عمق الظواهر الدولية الراهنة برؤية تحليلية نافذة.

على النظام الدولى، وعلى النحو الذى يمكنه من تحريك أجهزته فى المسارات الأكثر ملاءمة لأهدافه ومصالحه واستراتيجياته بلا تحد من قوى دولية أخرى منافسة له، وهى حالة فريدة ونادرة فى تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة.

ثانيًا: نمط القطبية الثنائية: ويشير إلى تقاسم قوتين عظميين (Superpowers) للجانب الأكبر من القوة والنفوذ على المستويين الدولى والإقليمي، ومن ثم تصبح هاتان القوتان في الموقف الذى يمكنهما من السيطرة على النظام الدولي، كما أنهما تشكلان من ناحية أخرى الدعامتين الرئيسيتين للتوازن والردع المتبادل (Mutual Deterrence) باعتبارهما قوتين متصارعتين لا متحالفتين. وغالبًا ما يقترن بهذا التوزيع الثنائى لإمكانات القوة فى النظام الدولى، بروز محالفتين دوليتين كبيرتين تتزعم كل منهما إحدى هاتين القوتين العظميين على نحو ما كان حادثًا خلال فترة الحرب الباردة. ويختلف أسلوب إدارة النظام الدولى، وكذلك آلية اتخاذ القرارات فيه فى ظل القطبية الثنائية عنه فى ظل النظام الدولى الأحادى الأقطاب حيث تقل درجة الانفراد بالهيمنة، وتزيد درجة المخاطرة مع حدوث أخطاء فى الحسابات والتقديرات والتوقعات من قبل إحدى القوتين العظميين أو من كليهما معًا، كما يتحقق للنظام الثنائى القطبية مستوى أعلى من الاستقرار فى أوضاعه العامة بفعل تأثيرات الردع المتبادل والرغبة المشتركة في تجنب المواجهات الساخنة، وهو ما لا يتيحه نمط التوزيع الأحادى القوة بصورته السابقة.

ثالثًا: نمط توزيع القوة القائم على تعدد الأقطاب: ويشير إلى توافر درجة أكبر من التشارك في القوة والنفوذ، أى المشاركة التى تتجاوز حدود قوتين اثنتين، لتشمل عددًا أكبر من الأقطاب الرئيسيين.

وبصورة عامة، فإن النظام الدولى المتعدد الأقطاب يتيح بطبيعته وجود عدد من المحالفات الدولية المرنة، أى القابلة لإعادة التشكل والتغير بحسب ما تقتضيه ضرورات الصراع الذى يدور على العديد من الجبهات الدولية بين هذه المجموعة من الأقطاب، ويترتب على وجود مثل هذه التحالفات المرنة أن يصبح توازن القوى فى ظل تعدد الأقطاب مستندًا إلى دعامات تختلف بطبيعتها عن تلك التى يقوم عليها توازن القوى فى ظل النظام الدولى الثنائى الأقطاب، حيث تكون دعامات التوازن والاستقرار فى هذا

النظام الأخير أكثر صلابة وأطول أمدًا من سابقتها. كما أنه فى ظل تعدد الأقطاب تصبح الاعتبارات الاستراتيجية، وليس الأيديولوجية، هى المؤشر الذى يهتدى به هؤلاء الأقطاب فى تحركاتهم وقراراتهم. وفى التحليل الأخير، فإن تعدد الأقطاب، وتعدد المحالفات، وتعدد المسارات، يوفر درجة أكبر من الإدارة الديمقراطية للنظام الدولى، وبشكل يعجز عن تحقيقه كل من النظامين السابقين.

التفسيرات النظرية لأسباب ومصادر الصراع الدولى[1]:

تتعدد التفسيرات النظرية لأسباب ومصادر الصراع الدولى، وبصورة عامة يمكن إجمال هذه التفسيرات فى الآتى:

---

(١) هناك الكثير من المراجع والدراسات العلمية الرصينة التى تصدت بالتحليل المتعمق والشامل لظاهرة الصراع الدولى بمختلف مظاهره التقليدية والمعاصرة، ومن تلك الدراسات، على سبيل المثال:

Kelly, Raymond C., Warless Societies and the Origin of War, (University of Michigan Press, Ann Arbor, 2000).

Fornari, Freanco, The Psychoanalysis of War, (Doubleday Anchor Press, New York 1974).

Angelo Codevilla and Paul Seabury, War: Ends and Means, (Potomac Books, New York, 2nd edition, 2006).

Doyle, Michael, Ways of War and Peace, (Norton, New York, 1997)..

ومن الدراسات العربية حول هذا الموضوع:

د. منير محمود بدوى، مفهوم الصراع: دراسة فى الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، السنة الثانية، العدد الثالث، يوليو ١٩٩٧، ص ص ٣٥ – ٨٠.

ـــــــــــ، تحليل الصراع الدولى فى: اتجاهات حديثة فى علم السياسة، من اصدارات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٩، ص ص ٣٤٣ – ٣٧٥، وكذلك يمكن الرجوع إلى:

د. إسماعيل صبرى مقلد، ظاهرة الصراع فى العلاقات الدولية: الإطار النظرى العام، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الرابع، السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧، ص ص ١٠٤ – ١٢٦ .

د. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩.

أولاً: التفسير الذى يركز على إبراز أهمية الدور الذى تؤديه المؤثرات النفسية فى تحريك الصراعات الدولية وتصعيدها، ومن أمثلة هذه المؤثرات النفسية الدافعة للصراع:

- الطبيعة الإنسانية نفسها بنزوعها إلى العدوان،، وهو النزوع الذى يجد أساسه فى الميل الغريزى للتسلط والسيطرة وفى الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة.
- الضغوط التى تتولد عن مشاعر الإحباط النفسى خاصة عندما تمنى سياسات الدولة وخططها القومية بالإخفاق مما يدفعها إلى ممارسة العدوان ضد الغير.
- ردود الفعل السلبية التى تنتج عن سوء الفهم والتحيز ومشاعر الكراهية التى تحملها الدول لبعضها والتى لا تستند إلي أية أسباب أو حقائق موضوعية.
- الشكوك الكثيفة التى تحيط بنوايا ودوافع الدول الأخرى مما يدفع إلى التعامل معها من منطلقات عدائية صرفة، إلخ.
- التوترات الدولية التى تجد أساسها في انعدام الشعور بالأمان أو فى الحاجة إلى التقدير والبحث عن المكانة، أو فى الإلقاء بمسئولية الذنب فى ما يحدث للدولة من متاعب على الآخرين ، أو فى الدافع إلى التضحية مهما كلف الأمر، أو فى السعى إلى أداء رسالة إنسانية، إلخ.

ثانيًا: التفسير الذى يحاول أن يبرز دور المؤثرات السياسية فى إثارة وتصعيد الصراعات الدولية، ومن أمثلة ذلك:

- الصراعات التى تدور حول حماية المصالح القومية الأساسية للدول، أيا ما كانت طبيعة تعريفها لهذه المصالح، وهو ما قد ينتهى بها لأن تصبح أطرافا فى صراعات قوة دولية عنيفة وبكل ما يترتب على استمرار وتفاقم تلك الصراعات من مضاعفات وتداعيات أمنية سالبة.
- التأثيرات السلبية الخطيرة التى تقترن بوجود المحالفات الدولية التى تقيمها الدول وانتهاج تلك المحالفات لاستراتيجيات عدائية سافرة مما يشحن الأجواء السياسية الدولية بجرعات كثيفة من التوترات والشكوك المتبادلة.

- تبنى الدول لأيديولوجيات سياسية تحاول ترويجها ونشرها عبر حدودها، وهى أيديولوجيات تثير بطبيعتها الفرقة والنزاع خاصة عندما تستخدمها الدول المروجة لها كمعيار للتمييز بين اصدقائها وخصومها على الساحة الدولية.

- الحساسيات التى تتولد عن الصراع المستمر بين النظم الديمقراطية ونظم الحكم الشمولية، وهذه الحساسيات تشكل سببًا رئيسيا ومهما للغاية من أسباب وقوع الحروب الدولية فى العالم.

ثالثًا: التفسير الذى يحاول أن ينسب مصادر الصراع الدولى إلى تأثير العوامل والأسباب الاقتصادية، ومن ذلك:

- الوظيفة الاقتصادية للحرب، حيث أن للحرب آثار إيجابية قوية فى دفع عجلة التقدم العلمى والتكنولوجى وفى تسريع عملية التنمية الصناعية للدولة. أيضا فإن الإنفاق العسكرى يسهم بدور مهم فى خلق الطلب على العديد من الخدمات والصناعات الداعمة للمجهود الحربى للدولة مما يساعد على كسر طوق الركود الاقتصادى، إلخ.

- أن الحرمان النسبى (Relative Deprivation) الذى تعانى منه بعض الدول والمجتمعات قد يدفع بها إلى التمرد على النظام الدولى القائم فى محاولة منها للحصول على نصيب عادل من المزايا والتسهيلات التى يتيحها لأعضائه الآخرين، كما أن التأثيرات الضاغطة لثورة التوقعات المتزايدة قد تكون من العوامل المغذية للسلوك العدوانى للمجتمعات التى تقاسى من هذا الشعور المؤلم بالحرمان.

- التفسيرات الاقتصادية الماركسية لحركة التاريخ، وهى التفسيرات التى تستند إلى التفاعلات الصراعية التى تحدث بين العديد من القوى المادية والاقتصادية وتقود فى النهاية إلى نشوب الحروب الدولية.

رابعًا: التفسيرات الجيبوليتكية والسوسيولوجية والديموجرافية لأسباب الصراع الدولى، ومن ذلك:

- أن سياسات التوسع الإقليمى ماهى إلا تطبيق لقانون طبيعى، وأن ضغط السكان على الحيز المكانى الذى يوجدون فيه، يخلق فيهم الدافع إلى الصراع من أجل البقاء وذلك على أساس أن المجال الكبير يحفظ الحياة، وهذا التفسير هو أساس المفهوم الجيبوليتيكى للدافع إلى الصراع القومى والمبنى على المنطق القائل بأن توسع الدولة حق طبيعى تفرضه القوانين التى تتحكم فى عملية التطور البيولوجى والمادى لمختلف الكائنات الحية على ظهر الأرض.

- التأثير الذى ينسب إلي نظرية الداروينية الاجتماعية أو بيولوجية التطور الدولى، وتتبنى هذه النظرية المنطق القائل أن المجتمعات الإنسانية شأنها كغيرها من الكائنات الحية (Living Species) تنمو وتتطور من خلال عملية الصراع أو المنافسة والتى يكون البقاء فيها فى النهاية للأقوى (Survival for the Fittest) والداروينية الاجتماعية تمجد الصراع وتركز على مفهوم التمايز العنصرى والحضارى بين الجماعات البشرية، وهى تقدم تفسيرًا مبسطًا لحركة التاريخ يقوم على تبرير الدافع إلى العدوان الذى تعتبره قانونًا طبيعيًا أساسيا من قوانين الحياة والتطور الإنسانى، كما أن هذه النظرية لا ترى فى القانون الدولى والدبلوماسية سوى أنها مجرد أدوات فى العلاقات الدولية تخدم مصالح الطرف الأرقى والأقوى على حساب الأدنى والأضعف، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى بروز نظام سياسى عالمى يعمل وفق هذا المبدأ الأساسى.

- أنه بالنسبة لتأثير العامل الديموجرافي أو السكانى علي إثارة الصراعات الدولية، فإنه وفق منطق النظريات الديموجرافية فى هذا الشأن فإن الزيادات السكانية الضخمة هى السبب الرئيسى وراء تفجر الصراعات والحروب الدولية، كما تعتقد هذه النظريات أنه ما لم تثمر جهود التنمية فى الدول النامية فعلينا أن نتوقع ممارسة العدوان من قبل عد كبير من الدول الجائعة كنتيجة لا مفر منها لهذه الضغوط السكانية الجامحة. ويذهب بعض أصحاب هذا الاتجاه فى التفسير إلى القول بأن معدلات النمو السكانى العالية سوف تضاعف بشدة من حدة التوترات الدولية

الراهنة، وتقلل بالتالى من فرص عدم الاستقرار الدولى، وإلى الحد الذى قد يتهدد أخضارة الإنسانية نفسها فى الصميم.

خامسًا: التفسير الذى يحاول أن يربط بين أسباب الصراع الدولى، وطبيعة النظام السياسى الدولى، وذلك من منطلق:

- أن النظام السياسى الدولى الذى يرتكز فى أساسه على احترام مبدأ السيادة القومية للدول يشكل المصدر الرئيسى لكل أشكال الفوضى والصراعات الدولية، وبالتالى، فإن الصراعات والحروب الدولية لن تنتهى طالما بقى النظام الدولى بأساسه المبنى علي تعدد الدول.
- أن السلم الدولى لن يتحقق ويستقر إلا بمصادرة هذا التعدد، والتحول باتجاه قومية عالميه جديدة أرقى فى مضمونها ومقاصدها مما تمثله القوميات الضيقة الراهنة.
- أن من غير الواقعى المبالغة في تصوير قدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم والاستقرار فى العالم والسبب هو أنها هى الضامنة والحامية للسيادة القومية للدول الأعضاء فيها، أو بالأحرى لتعدد السيادات الوطنية فى المجتمع الدولى، وهى بهذه الصفة وبمثل هذا الدور لا يمكن أن تخدم كأداة فعالة فى تعزيز فرص السلم العالمى.
- أن مصلحة السلم العالمى لا تكمن في مجرد تقييد السيادة الوطنية للدول بل بإلغائها تماما طالما أن ثمن السيادة هو الصراع والحرب، فالسيادة والفوضى متلازمتان ولا يمكن فصلهما عن بعضهما، وعلى ذلك فإن المطلب الرامى إلى إقامة حكومة عالمية يصبح أولوية دولية ملحة وعاجلة.
- أنه بناء على ذلك فإن هذا المدخل يرفض كافة النظريات البيولوجية والاجتماعية والنفسية فى تفسير أسباب الصراع الدولى، وذلك من منطلق الاعتقاد بأن هذا الصراع لا ينبثق من الطبيعة الإنسانية نفسها، ولكنه ينتج عن الفوضى الدولية (International Anarchy) التى تتعارض مع المصالح المشروعة لكافة الدول والشعوب والتى لن يتم القضاء عليها إلا بإقامة حكومة عالمية قوية تعلو بسلطتها فوق السيادة الوطنية للدول. ونلاحظ هنا أن هذا التفسير يقترب كثيرًا من أفكار

الواقعيين الجدد التى أشرنا إليها فى موضع سابق، والتى ترى فى البنية الفوضوية للنظام الدولى، السبب وراء تفجر الصراعات الدولية مما يجعل استخدام القوة فى التعامل معها ضرورة لا غنى عنها.

سادسًا: التفسير الذى يرجع السبب الأساسى وراء نشوب الصراعات الدولية وتصاعدها، إلى دخول الدول أطرافا فى سباقات تسلح خطيرة ومكلفة، فهذه السباقات فضلاً عن أنها تؤدى إلى إهلاك الموارد وإهدار الطاقات البشرية والتكنولوجية والاقتصادية وتوجيهها وجهة غير بناءه، فإنها تعمل بطبيعتها على مضاعفة شكوك الدول في نوايا بعضها البعض، وتوتير الأجواء الدولية، مما قد ينتهى بوقوع الحروب الدولية، أو وصول بعض الصراعات الدولية إلى ذروة الخطر. وقد يرد على ذلك بأن سباق التسلح ليس سببًا بقدر ما هو نتيجة لترك الصراعات الدولية تتفاقم دون تسويتها سلميًا، ومن هنا تجد الدول الأطراف فى تلك الصراعات نفسها وهى متورطة رغما عنها فى سباقات تسلح مفتوحة على الرغم مما تتكبده فيها من خسائر، أو تواجهه بسببها من أخطار وتهديدات.

سابعًا: ثم هناك أيضا التفسيرات المعاصرة لأسباب ومصادر الصراع الدولى بصوره ومظاهره الراهنة، ومنها على سبيل المثال: الصراعا الحضارية والثقافية والدينية، والصراعات النابعه من تنامى ظاهرة الإرهاب الدولى، والصراعات التى تنتج عن تصاعد الأخطار البيئة وبخاصة الأخطار العابرة للحدود القومية للدول، والصراعات الأثنية أو العرقية التى تهدد دولاً كثيرة بأخطار التجزؤ والتفكك، والصراعات التى تجد جذورها فى الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، والصراعات التى تنتج عن تنامى أخطار الهجرات الدولية غير المشروعة، والصراعات التى تنتج عن تفاقم أزمات الطاقة والمياه والغذاء ، والصراعات الناتجة عن التحديات المتزايدة التى تشكلها العولمة على الأمن الاقتصادى والثقافى والاجتماعى للكثير من الدول، والصراع بين العولمة بتوجهها نحو التوحيد والإدماج، وبين الإقليمية بتوجهها نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية تتنافس أكثر مما تتعاون وبكل ما يمكن أن يتولد عن هذا التنافس من حساسيات وتعارضات، هذا إذا لم نشر إلى الإدارة غير الديمقراطية للنظام الدولى، مما يؤدى إلى اتخاذ قرارات خطيرة وبصورة منفردة خارج إطار القنوات الدولية الشرعية، إلخ.

يبقى القول فى النهاية بأن هذه التفسيرات النظرية التى سلفت الإشارة إليها، وعلى الرغم من اختلاف الأساس المنطقى والفلسفى لكل منها، فإنها تكاد تلتقى كلها عند مجموعة سن القواسم المشتركة التى تتمثل فى الآتى:

(١) أن الصراع الدولى هو سمة أساسية ودائمة من سمات النظام الدولى المبنى على تعدد الدول القومية (Nation-States) ، وقد تتغير طبيعة هذه الصراعات الدولية وتتنوع مظاهرها وصورها، كما قد يتفاوت مدى خطرها أو تهديدها لاستقرار النظام الدولى وتوازن أوضاعه وعلاقاته من وقت لآخر، لكنها دائما موجودة ومؤثرة ولم يخل أى نظام دولى منها خلال أى مرحلة تاريخية من مراحل تطوره.

(٢) أن سببا رئيسيًا من أسباب نشوب الصراعات الدولية فى العالم، هو عدم وجود سلطة عالمية مركزية تتوفر لها قوة الإكراه القانونى (Legitimate Coercive Power) ، ويمكنها أن تضمن أمن الدول وأن تؤمن لها مقدرتها على البقاء والاستمرار، وفى غياب مثل هذه السلطة العالمية المركزية المسئولة، تصبح كل دولة الحارس والضامن لمصالحها وأمنها بقوتها الذاتية أساسا.

(٣) أن التهديدات والأخطار التى تتعرض لها مصالح الدول، أو كيانها وأمنها يكون من الصعب أحيانا التنبؤ بطبيعتها أو بوقت حدوثها، ومن ثم فإن الحصول على القوة يصبح دافعاً أساسيًا مستمرًا من دوافع السلوك الدولى، وهذا الدافع للحصول على القوة، يكون موجهًا عادة بأهداف الدولة، وبعلاقات القوة ومعادلاتها التى تربطها بالآخرين، وكذلك بحجم قاعدة الإمكانات المتاحة لها، إلخ.

(٤) أن الصراعات الدولية تجد جذورها فى الشكوك المتبادلة بين الدول والتى يمكن أن تتحول بالوقت إلى مشاعر عدائية يختلف مدى عنفها أو تطرفها من موقف لآخر.

(٥) أن الصراعات الدولية التى قد تتفاقم وتتدهور تتحول إلى حروب ومواجهات عسكرية ساخنة ومدمرة، هى فى التحليل الأخير تعبير عن الطبيعة الإنسانية المعقدة بكل طموحاتها ورغباتها، وأهدافها، وتطلعاتها، وأحقادها، بل ولا عقلانيتها أحيانا.

(٦) أن الحرب ظاهرة تتكرر من حين لآخر بسبب فشل القوى الفاعلة والمؤثرة فى حركة النظام الدولى فى التفاعل مع بعضها بصورة طبيعية، ومن ثم فإن السبب فى نشوب الحرب قد يرجع إلى:

(أ) صعوبة الاحتفاظ بتوازن مستقر بين مختلف القوى السياسية وغير السياسية بتأثيراتها المتقلبة واتجاهاتها غير المؤكدة داخل النظام الدولى.

(ب) عدم فاعلية الجزاءات التى تكفل التطبيق المناسب لمبادئ وقواعد القانون الدولى، وبما يأخذ فى الاعتبار التغير الذى يطرأ على مصالح الدول، والتطور المستمر فى قيم المجتمع الإنسانى.

(جـ) الاضطرابات والقلاقل السياسية الداخلية بما لها من مضاعفات على العلاقات الخارجية للدول.

(د) صعوبة ترسيخ قيم السلام على النحو الذى يجعل منها رمزًا حيويًا ومهما بالنسبة للرأى العالم العالمى، إلخ.

الآليات المستخدمة فى إدارة الصراعات الدولية:

تتعدد الآليات التى تستخدمها الدول فى إدارة الصراعات الدولية التى تكون أطرافًا فيها وذلك على النحو التالي:

(١)آلية الردع (Deterrence):

يقوم مفهوم الردع على محاولة ترهيب الطرف الآخر وعدم تمكينه من اتخاذ القرار بإستخدام القوة العسكرية، أى جعله يتصرف فى الموقف بدافع من شعوره بوجود تهديد قوى له، ومن ثم تكون النتيجة التى يستهدفها الردع نفسية فى الأساس ويتعذر تحقيقها فى غياب التهديد.

ويتطلب الردع كشرط مسبق لدعم فاعليته وتمكينه من تحقق هدفه، إبلاغ الخصم بصورة قاطعة لا لبس فيها بوجود تصميم أكيد على معاقبته والانتقام منه فى حالة عدم إذعانه لما يراد منه الانصياع له أو القبول به، وكذلك إفهامه أن الخسارة التى سيمنى بها إذا

خاطر بإثارة الحرب ستكون أفدح بكثير من أى كسب يأمل أن يحققه من ورائها، وهذا هو صميم عملية الردع برمتها.

من هنا، فإنه يصبح من الأهمية بمكان حقن التهديد بجو من المصداقية (Credibility) ، وهو ما يعنى بشكل محدد أن الطرف الذى يصدر عنه التهديد يجب ألا يكتفى بتقديم دليل واضح يبرز به تصميمه على ترجمة هذا التهديد إلى فعل مادى مؤثر تحت ضغط ما يتعرض له من استفزاز لا يمكنه احتماله، وإنما يجب أن يصحب ذلك بتقديم تقييم دقيق للخسائر الفادحة التى يمكن أن تحيق بالخصم فيما إذا تحول التهديد إلى واقع ، وبدون ذلك تصبح جدية الردع وفاعليته ومصداقيته أمرًا مشكوكًا فيه.

ومما سبق يتضح أنه لنجاح تكتيك الردع فإنه يجب أن تتوفر له متطلبات أساسية ثلاثة هى:

(أ) توفر المقدرة الثأرية (Retaliatory Capacity) ، أى القدرة على الانتقام وإلحاق الأذى بالخصم وإلى أقصى مدى يمكن للخصم تصوره.

(ب) توفر التصميم (Resolve) على استعمال تلك المقدرة الثأرية فى ظروف ومواقف معينة دون تخاذل أو تردد.

(جـ) توفر المقدرة على إيذاء الخصم وبدرجة تفوق بكثير أى ميزة يمكنه أن يحصل عليها من خلال مبادأته بالضربة الأولى، إلخ.

(٢) آلية الإحتواء (Containment):

يستهدف الاحتواء كبح جماح الطرف الآخر وتقييد تحركاته، والحيلولة دون تمكينه من الاندفاع في مسارات معينة غير مرغوب فيها قياسًا على أضرارها المحتملة للمصالح العليا للدولة التى تستخدم آلية الاحتواء فى إدارة صراعها مع الخصم.

ومن هنا، فإن الإحتواء كآلية تستخدم أحيانا فى إدارة الصراع، لا يخرج عن كونه نوعًا من الضغط المكثف الذى يمارس علي إرادة الطرف الآخر لإكراهه قسرًا على البقاء ضمن الإطار المحدد له، وإلا كان عليه ن يدفع ثمنًا باهظًا فى مقابل ما يتم وضعه أمامه من خطوط حمراء يحاول تجاوزها.

ومن نماذج الاحتواء وفق المفهوم السابق، الاحتواء الذى نفذته الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتى عقب نشوب الحرب الباردة بينهما إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥، وتم هذا الاحتواء من خلال التوسع فى بناء شبكة عالمية مترابطة من المحالفات والقواعد العسكرية التي طوقت الاتحاد السوفيتى من كل اتجاه وتهددت أمنه فى الصميم، وشكلت معلمًا رئيسيًا من معالم الحرب الباردة.

كما عمدت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية وتحديدًا فى عام ١٩٩٣ إلى تنفيذ ما عرف بسياسة الاحتواء المزدوج (Dual Containment) ضد كل من العراق وإيران بهدف تقليص أخطارهما على أمن منطقة الخليج، ولتأمين مصالح الولايات المتحدة النفطية والاقتصادية والاستراتيجية الحيوية بعيدًا (وقتها على الأقل) عن تحدى هاتين القوتين الإقليميتين الرئيسيتين.

(٢) آلية التصعيد (Escalation):

يعنى استخدام هذه الآلية، تصعيد الصراع الذى يدور مع الخصم إلى مستوى أعلى من الخطورة والتهديد لإرغامه على التوقف أو التراجع عن المسار الذى يتحرك فيه.

وفي أى صراع دولى نجد أن ثمة عوامل تتفاعل باتجاه تصعيده، وتتعلق كلها بمصالح أطراف الصراع وباتجاهاتهم وتوقعاتهم بشأن العواقب والتداعيات التى يمكن أن تنتج عن انتهاجهم لأى من البدائل القرارية المختلفة التي تطرحها ظروف الموقف فى سياق تصاعده. ومن بين المتغيرات الرئيسية التى تؤثر فى الاتجاه نحو التصعيد: الحسابات التى يجريها كل طرف لأهداف الآخرين من وراء استمرار هذا الصراع، ولمدى الضرر الذى يمكن أن يؤثر به ذلك على مصالحه العليا.

ويبقى القول بأن إيقاع التصاعد بالصراع إلى مستوى أعلى من الكثافة والعنف، يختلف فى سرعة إيقاعه، فهو قد يبدأ بطيئًا ثم يتسارع بوضوح بتأثير بعض المتغيرات المستجدة. أيضًا فإن الخطوات المبدئية فى عملية تصعيد الصراع قد تأخذ شكلاً تدريجيًا ومحدود الكثافة حتى لتبدو أحيانًا وكأنها مجرد ردود فعل عادية حتى من وجهة نظر الطرف المبادئ بها، وهكذا.

(٤) آلية التفاوض (Negotiation):

يمثل التفاوض الدبلوماسى أداة مهمة من أدوات التسوية السلمية للصراعات الدولية، وبخاصة فى الظروف والمواقف التى تتيح استخدام مثل هذه الأداة، وأيضا مع توفر الإرادة والإقتناع لدى طرفى الصراع بان استمراره لم يعد فى مصلحة كليهما.

ومن ثم يمكن القول بأن التفاوض لا يخرج بطبيعته عن كونه عملية تهدف أطرافها من ورائها إلى التوصل لاتفاق مشترك يضع أساسا جديدًا ومقبولاً لسياساتهم ومواقفهم تجاه المسائل المتنازع عليها بينهم، وبما يساعدهم على تحقيق مصالحهم بصورة أفضل نسبيًا مما هو عليه الحال فى ظل استمرار الصراع.

ولا يخفى أن التفاوض كآلية مستخدمة فى إدارة الصراعات الدولية، يبنى فى صميمه على قاعدة المساومات والتنازلات المتبادلة وصولا فى النهاية إلى حلول وسط تقبل بها وتلتزم بتنفيذها وتتقيد بها كافة أطراف الصراع، وسوف نعرض بتفصيل أكثر لأبعاد هذه العمليات التفاوضية عند حديثنا عن دور الدبلوماسية في العلاقات الدولية المعاصرة[١].

الصورة الرئيسية لاستخدامات القوة فى العلاقات الدولية:

تتوزع الصور الرئيسية لاستخدامات القوة فى العلاقات الدولية ما بين ممارسات دولية مشروعة وأخرى غير مشروعة، وذلك على النحو الآتى:

أولاً: الممارسات المشروعة للقوة:

ويأتى من أبرز تلك الممارسات الدولية وأكثرها شيوعًا:

١ - استخدام القوة القومية من أجل الدفاع المشروع عن النفس (Legal Self Defense): أجاز ميثاق الأمم المتحدة لكل دولة الدفاع عن نفسها ضد أى عدوان خارجى يقع عليها، وفرض التزامات علي الدول الأخرى لمساعدة الدولة المعتدى عليها، وقد

(١) من المراجع العلمية القيمة التى عرضت لكل الآليات المستخدمة فى إدارة الصراعات الدولية:
Andrew Scott, The Functioning of the International Political System, (The Macmillan Company, New York, 1967), PP. 158-171, PP. 172-182, PP. 183-190.

حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة مفهوم العدوان والحالات التى تعد عدوانا طبقًا لهذا المفهوم، والتى بموجبها يحق للدولة ممارسة حق الدفاع الشرعى عن النفس فى مواجهة المعتدى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ميثاق الأمم المتحدة أوجب على الدول الأعضاء حل منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية والامتناع فى علاقاتهم عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو بأية طريقة أخرى تتعارض مع غايات الأمم المتحدة ومقاصدها، أى أن الميثاق لم يحظر اللجوء إلى استخدام القوة فحسب، وإنما منع التهديد بها كذلك، لكنه لم يجزها ويسمح بها إلا فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس حيث نصت المادة ٥١ من الميثاق على أنه: «ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعى للدول، فرادى أو جماعات، فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد الأعضاء، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين»، ومن النص السابق يتضح أن حق الدفاع الشرعى يعد استثناء من مبدأ عدم استخدام القوة فى العلاقات الدولية، كما يعتبر من الحقوق الطبيعية للدولة، ولكن استخدامه مشروط بوقوع عدوان خارجى غير مبرر من دولة على دولة أخرى.

٢- استخدام القوة من أجل حماية الأمن القومى للدولة، فالدولة هى التى تتحمل المسئولية الأساسية عن كل ما يتعلق بحماية هذا الأمن ودعمه فى مواجهة كل الظروف والاحتمالات، والدولة حينما تدافع عن أمنها فإنها تحمى كيانها وتدافع عن حقها فى البقاء. وإذا كانت الإمكانات التى تستخدمها الدول فى حماية أمنها القومى تختلف وتتفاوت فى حجمها وأساليب استخدامها، فإن هناك اتفاقًا على أن هناك مجموعة من الأهداف المشتركة التى تندرج ضمن إطار هذه المسئولية الأساسية، ومن ذلك: السعى إلى امتلاك القدرة التى تمكن الدولة من ردع أى هجوم عسكرى مباشر ضدها/ ردع الاستفزازات العنيفة التى تصدر عن الخصم والتى تقف دون مستوى الهجوم المباشر عليها/ الاحتفاظ بالمقدرة على خوض حرب طويلة أو حرب ممتدة ودفع الثمن المترتب على خوضها مهما كان باهظًا/ توفير الحماية المناسبة للمدنيين

بالتوسع فى تنفيذ التدابير الوقائية التي تحاول أن تقلل من إصاباتهم وقت الحرب على قدر الإمكان. وهكذا[1].

٣- استخدام القوة من أجل تعزيز مكانة الدولة (Policy of Prestige) : يهدف هذا النوع من الممارسات إلى تعزيز مكانة الدولة في المجتمع الدولى وإضفاء نوع من الهيبة عليها مما يسهل عليها تحقيق أهدافها. وفى ذلك يقول هانس مورجانثو: «أن الهدف من تطبيق سياسات المكانة هو التأثير على الدول الأخرى بالقوة التى تملكها الدولة بصورة فعلية، أو بالقوة التى تعتقد و تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تملكها»[2]. ويعتمد تنفيذ سياسات المكانة على استخدام نوعين رئيسيين من الأدوات: الدبلوماسية وعروض القوة العسكرية. ويقول مورجانثو أن سياسات تعزيز المكانة تحقق انتصارها الحقيقى عندما تضفى على الدولة التى تستخدمها سمعة دولية واسعة بأنها قوية، وبالصورة التى تساعدها على تجنب استخدام العنف المسلح فى تحقيق أهدافها. ومن الأمثلة العملية البارزة لذلك أن زعامة الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربى (دول أمريكا اللاتينية) اعتمدت على سمعة قوتها التى لا تقبل التحدى وليس على الممارسة الفعلية للقوة، ولقد كان هذا التفوق الأمريكى من الوضوح بحيث أن مكانة الولايات المتحدة كانت تكفى وحدها لتأمين بقائها فى المركز الذى ارادته لنفسها في هذه المنطقة الحيوية من العالم[3].

ثانيًا: الممارسات غير المشروعة للقوة:

أما عن الممارسات غير المشروعة للقوة من جانب الدول، فإنها يمكن أن تتمثل فى الآتى:

١- ممارسة العدوان بصورة غير مبررة ضد دولة أخرى. وقد واجه المجتمع الدولى صعوبات جمة فى تعريف العدوان (Aggression) بطريقة محددة وقاطعة، وهو ما يفتقر إليه القانون الدولى بما فى ذلك ميثاق الأمم المتحدة نفسها، وقد استمر هذا

(1) Hans J. Morganthau, Politics Among Nations, (Alfred A. Knopf, New York, 1960), P. 72.

(2) Ibid, PP. 79-82.

(3) Ibid, PP. 82-85.

الوضع حتى عام ١٩٧٤ عندما صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من ذلك العام التوصيه الخاصة بتعريف العدوان والتى حددت عناصره على النحو التالى:

(أ) أن العدوان هو استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة الوطنية أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لدولة أخرى وفي أى صورة لا تتفق مع ما اشتمل عليه ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ وأهداف. وقد ذيل هذا النص بتوضيح مؤداة أن ليس ثمة ما يمنع انطباق التعريف السابق على دول غير معترف بها أو تلك التى لا تشارك فى عضوية الأمم المتحدة، كذلك فإن مفهوم الدولة يمكن أن يتسع ليشمل مجموعة من الدول، سواء صدر عنها العدوان أو كانت مستهدفة به، متى كان ذلك أصدق فى تصوير واقع الحالات التى يتم فيها العدوان على هذه الصورة الجماعية.

(ب) أن المبادأة باستخدام القوة المسلحة من جانب إحدى الدول بما يتناقض وأهداف الميثاق يوفر الدليل على وقوع عمل من أعمال العدوان، إلا أن ذلك يجب ألا يتعارض مع حق مجلس الأمن – تمشيا مع ما كفله له الميثاق من صلاحيات فى أن يقرر أن الفعل الذى وقع لا ينطبق عليه وصف العدوان وذلك بالنظر إلى الملابسات التى أحاطت بوقوعه أو لعدم اشتماله على درجة مناسبة من الخطورة أو التهديد.

(جـ) أن الأفعال الآتية التى تصدر عن الدول حتى وأن لم يتبعها إعلان الحرب تكفى لأن تشكل عملا من أعمال العدوان، وهى:

- الغزو أو الهجوم الذى تشنه القوات المسلحة لإحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى، وكذلك الاحتلال العسكرى الذى ينتج عن هذا الغزو أو الهجوم حتى وأن اتصف بطابع مؤقت. كذلك يعد عدوانًا الضم بوسيلة القوة لإقليم دولة أخرى سواء شمل ضم الإقليم كله أو اقتصر على بعض أجزاء منه.

- الحصار المسلح الذى تفرضه دولة على موانئ وسواحل دولة أخرى.

- سماح إحدى الدول لدولة أخرى بأن تستخدم أقاليمها لممارسة العدوان ضد دولة ثالثة.

- قيام إحدى الدول بطريق مباشر أو غير مباشر بإرسال عصابات مسلحة أو جماعات من المرتزقة للقيام بأعمال التخريب ضد دولة أخرى شريطة أن تكون هذه الأعمال من الجسامة والتهديد بحيث ينطبق عليها وصف العدوان فى نطاق المفهوم السابق.

(د) أنه لا يجوز الالتجاء إلى أية أعذار سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها لتبرير العدوان.

(هـ) اعتبار الحرب العدوانية جريمة ضد السلام الدولى كما أن العدوان لابد وأن يقترن به تحديد المسئولية الدولية عنه، أيضًا فإن التوسع الإقليمى أو ما شابهه من النتائج التى تتحقق عن اقتراف العدوان لا يمكن الاعتراف بشرعيتها[1].

٢- التخريب الدولى (Subversion) ، تتمثل الممارسة الدولية الأخرى غير المشروعة من ممارسات القوة فيما يعرف بالتخريب الخارجى الذى يعتبر أداة مهمة وخطيرة من أدوات العدوان غير المباشر. وعلى الرغم من أن قدرا لا بأس به من الجهود الدولية قد بذل لإدانة هذه الوسيلة غير المشروعة وتجريمها كأداة للسياسات القومية للدول نظرا لما تنطوى عليه من انتهاك صريح للقواعد والأحكام التى تتضمنها كافة المواثيق الدولية إلا أن تلك الجهود لم تسفر عن نتائج إيجابية ملموسة. ومن التعريفات المختلفة التى تحاول توضيح طبيعة تلك الأداة الخطيرة:

- أنه التدخل من قبل إحدى الدول، عن طريق استخدام قوتها فى صورة مقنعة أو غير مباشرة فى الشئون الداخلية لدولة أخرى بقصد زيادة نفوذها السياسى فيها أو لإحكام سيطرتها السياسية عليها.

- أن التخريب يشمل بصورة عامة دعم كل عمل من أعمال التمرد على السلطة الشرعية القائمة فى الدولة، لكن ما يميز التخريب كأداة للعدوان غير المباشر هو

(١) المرجع السابق، ص ٤٢ - ٤٣.

أن الذى يوجهه ويؤازره هى قوى خارجية تحاول أن تستغل بعض الجماعات الثائرة أو المتمردة فى الداخل لتحقيق مصالحها الذاتية من خلالها.

ويذكر المحللون أن التخريب سلاح تستطيع أى دولة أن تستخدمه، وبالتالى فإن استخدامه ليس مقصورا على الدول الكبرى وحدها وهو التصور الشائع بصورة عامة، فالعلاقات الدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية، والقوة التى تتمتع بها مشاريع الاستثمار الأجنبى فى بعض الدول، والأحزاب السياسية التى تعمل بتوجيه من الخارج، يمكن أن تشكل كلها وسائل فعالة للتخريب الدولى، أو كستار تتخفى وراءه تلك الممارسات غير المشروعة.

ويتفق المحللون فى أن استخدام وسيلة التخريب على نطاق دولى واسع يعنى بروز متغير جديد وبالغ الأهمية فى العلاقات الدولية المعاصرة، ويرجع ذلك إلى أن هذه الوسيلة بالذات قد غيرت من الطريقة التى تتنافس بها الدول فى مواجهة بعضها بعضا، وينطبق هذا الوضع على الدول الكبرى والدول الصغرى على حد سواء حيث خلت تلك المنافسات من قواعد الاستقامة والشفافية.

٣- التدخل (Intervention) ، من المبادئ الأساسية المستقرة فى القانون الدولى، المبدأ المتعلق بحظر التدخل فى الشئون الداخلية للدول لما يشكله هذا التدخل من انتهاك لسيادتها الوطنية واعتداء على حق أساسى من الحقوق المرتبطة باستقلالها. وعلى الرغم من تلك البديهية القانونية، إلا أن ما يحدث فى الواقع يختلف بشكل جذرى عما تحظره المواثيق الدولية وتحرمه، بل أن هذا التدخل أصبح سمة مميزة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة، وقد اتخذ تدخل الدول فى الشئون الداخلية لبعضها صورا ومظاهر شتى، وأن أصبح معظمها يندرج فى الإطار غير المباشر، كما أصبح يبرر بمختلف الذرائع والأعذار التى تحاول أن تخفف من حساسياته التقليدية على قدر الإمكان. ومن العوامل التى ضاعفت من إمكانات هذا التدخل وزادت من خطورة نتائجه الدولية:

(أ) تزايد القدرة على التغلغل والانتشار بالأدوات المذهبية والمعتقدات السياسية، هذا بالإضافة إلى الاختراق الإعلامى والدعائى الخارجى الذى حقق مستوى قياسيا غير مسبوق من الفعالية والتأثير.

ويعتبر هذا النوع من التدخل الخارجى من أخبث أشكال التدخل وأخطرها إطلاقا لأنه يحاول التسلط على العقول، وهو ما يجعل من الصعب عمليا التثبت بصفة قاطعة مما إذا كان هذا التدخل يشكل اعتداء على سيادة الدولة وخرقا للمبدأ الأساسى الذى كفلته وأكدت عليه كافة المواثيق الدولية، ألا وهو وجوب امتناع الدول عن التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها.

(ب) أن التوسع فى تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية على المستوى الدولى يهيئ هو الآخر إمكانية متزايدة من إمكانيات تدخل الدول فى الشئون الداخلية لبعضها، وغالبًا ما تكون لتلك المساعدات تأثيرات سياسية مباشرة لصالح الدولة المانحة، فالأغراء الذى تمثله هذه المساعدات وما يصحبه عادة من تخوف من توقفها أو انقطاعها يمثل أداة يمكن بها الضغط على إرادة الدولة المتلقية مما يجعلها مهيئة للاستجابة لما يطلب منها دون مقاومة يعتد بها.

كما أنه فى حالات أخرى قد يأخذ التدخل بأداة المساعدات الاقتصادية شكلا سافرًا لتحديد مسار الاقتصاد القومى، أو للتحكم فى بعض قطاعاته، أو لتنفيذ تحولات اجتماعية من نوع معين وبما يخدم أهداف التخطيط البعيد المدى الذى تضعه الدولة المتدخلة لصالحها، إلخ. وهذه كلها أشكال جديدة ومتطورة للتدخل الخارجى فى الشئون الداخلية للدول لم تكن مألوفة فى المراحل السابقة من تطور العلاقات الدولية، ويزيد من خطوراتها أن القانون الدولى وغيره من المواثيق الدولية الحالية لم تحظرها صراحة وذلك لصعوبة إثباتها وتحديد المسئولية عنها بصورة قاطعة.

(جـ) أن الدرجة العالية للغاية من التفاعل الحادث حاليًا بين المصالح القومية للدول أدت عمليا إلى إخراج بعض المسائل التى كان ينظر إليها على أنها من صميم السلطان الداخلى للدول من إطارها القومى الضيق السابق لتصبح مجالاً لتدخلات خارجية متزايدة. ومن بين تلك المسائل التى يقر القانون الدولى بالاختصاص الكامل للدول فيها: حق الدول فى وضع قوانين الهجرة والجنسية التى تناسبها، وحقها فى اختيار نظام الحكم الذى ترتضيه لنفسها، وحقها فى اتخاذ ما يلائمها من قرارات تتعلق بتنظيم تجارتها الخارجية، وكذلك حقها فى أن تحدد معاملة رعاياها على أى نحو

تشاء، إلخ، إلا أن هذه الأمور أصبحت تستثير ردود فعل من قبل الدول الأجنبية، سواء ما كان منها متعاطفًا معها أو معاديا لها، وفى العديد من الأحيان قد تتمثل ردود الفعل الخارجية فى تنفيذ إجراءات وتدابير معينة يقصد منها إما تغيير سياسة معينة أو تشجيعها. فالسياسات التى تطبقها الدولة ضد بعض مواطنيها لأسباب عقائدية أو عرقية أو ثقافية، إلخ قد تقابل باحتجاج بعض الدول الخارجية بحجة أنها تتعارض مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ولم يعد يجدى الدول الاحتماء بالقانون الدولى فى الاحتجاج على التدخل الخارجى فى شئونها الداخلية كما اعتادت أن تفعل فى الماضى، ذلك أن المعيار الذى يحكم تلك التدخلات لم يعد قانونيًا وإنما أضحى معيارًا سياسيًا فى الأساس.

القوة والصراع فى العلاقات الدولية: آليات الضبط والتحكم:

تتوزع آليات الضبط والتحكم فى صراعات القوة الدولية إلى ثلاث مجموعات رئيسية هى:

١- مجموعة الآليات العسكرية.

٢- مجموعة الآليات السياسية والقانونية.

٣- مجموعة الآليات الأخلاقية والأدبية.

وفيما يلى إشارة موجزة إلى كل واحدة من تلك الآليات.

أولاً: الآليات العسكرية:

وتتمثل في:

(١) آلية توازن القوى (Balance of Power):

تكمن الفكرة الأساسية لتوازن القوى بصورتها التقليدية فى أن الطابع المميز للعلاقات الدولية هو الصراع، وهذا الصراع لا تمليه عوامل التعارض بين المصالح القومية للدول فحسب، وإنما ينبع فى الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها

الذاتية على حساب غيرها من الدول. ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحقق تفوقًا ضخمًا أو ساحقًا فى قواها، فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، ولذا تقوم المحالفات الدولية لعدم تمكين دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع بالتفوق الذى يتيح لها السيطرة عليها، ومن هنا يحقق توازن القوى بمفهومه هذا أثرين هامين يتعلق أولهما بحفظ السلم الدولى، بينما يتعلق ثانيهما بحماية استقلال الدول الأعضاء فى تلك المحاور والتكتلات الدولية.

وينسب إلى آلية توازن القوى العديد من المزايا والإيجابيات التى يأتى من بينها:

(أ) أن تطبيق توازن القوى أبقى على تعدد الدول فى المجتمع الدولى واستطاع أن يحول دون انفراد دولة واحدة بالسيطرة العالمية، وهذا يفسر سبب الحروب المستمرة التى وقعت فى المجتمع الدولى، فكل هذه الحروب قامت للحيلولة دون تمكين دولة واحدة من بسط هيمنتها على العالم كله. ومن ثم يمكن القول بأن توازن القوى وفر للدولة المرونة المناسبة فى إدارة علاقاتها مع غيرها بما يحفظ لها استقلالها ويحمى كيانها، وهذه القدرة على المناورة هى التى حالت دون ابتلاع الدول القوية للدول الضعيفة.

(ب) أن توازن القوى كان أداة هامة من أدوات تحقيق السلم الدولى ذلك أن التوزيع المتعادل لإمكانات القوة شكل رادعا فعالا على سعى الدول إلى إثارة الحرب، ومن ثم فإنه لو لم تطبق سياسات توازن القوى لكان عدد الحروب التى يمكن أن تقع فى المجتمع الدولى أضعاف ما وقع منها فعلا.

وبصرف النظر عن الإيجابيات المنسوبة إلى آلية توازن القوى، فإن منطقها الذى يعتقد بوجود علاقة ارتباط سببى بين سياسات توازن القوى والسلم الدولى قد تعرض للنقد من واقع:

أولاً : أن هناك دولاً فى العالم فضلت أن تتبع نهج العزلة أو الحياد فى سياساتها الخارجية وهو ما أفقدها تأثيرها وأهميتها كقوة يعتد بها فى تصحيح الاختلال وبخاصة فى أوقات الأزمات الدولية.

ثانياً : أنه حتى مع التسليم بوجود تكافؤ نسبى فى قوة وإمكانات بعض الدول الأطراف فى تلك المحالفات الدولية، كما تزعم النظرية التقليدية، فقد وجدت حالات اعتقدت معها بعض تلك الدول إنها فى وضع من التفوق المؤقت وأنها يمكن أن تحصل من وراء هذا التفوق المؤقت على بعض المزايا ولهذا فإنها لم تحجم عن إثارة الحرب لتحقيق أهدافها منها قبل أن تفقد تفوقها.

(٢) آلية الأمن الجماعى (Collective Security) :

يهدف نظام الأمن الجماعى – الذى بدأ تطبيقه فى العلاقات الدولية مع قيام عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى – إلى عدم الإخلال بالأوضاع الدولية القائمة بصورة غير مشروعة، ويكون ذلك من خلال تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة رادعة ضد العدوان. ونظام الأمن الجماعى لا ينكر ولا يحاول أن يلغى التناقضات القائمة في مصالح الدول أو فى سياساتها، وإنما يستنكر العنف المسلح كأداة لحلها ويركز بدلاً من ذلك على الوسائل السلمية.

ويقوم مفهوم الأمن الجماعى على أساس أن إحباط العدوان وردعه لا يمكن أن يتحقق بالاحتكام فقط إلى القانون والأخلاقيات الدولية، وإنما يكون بوضع العدوان فى مواجهة قوى متفوقة عليه، فهذا التفوق هو الذى ينتج من الآثارالرادعة ما يتيح الإبقاء على الوضع الدولى القائم دون تغيير.

ونظام الأمن الجماعى يقوم على محاولة ردع العدوان أيًا كانت المصادر التى يأتى منها أو القوى الدولية التى يتحرك فى إطارها.

أما فيما يتعلق بالتطبيق العملى لما حوته نظرية الأمن الجماعى من أفكار، فإنه يمكن القول بأن محدودية الموارد والطاقات التى أتيحت لعصبة الأمم لم تساعد على إنجاحها، وكان هذا الفشل مشجعا لبعض الدول الكبرى على اقتراف العدوان والتمادى فيه مما دفع بالمجتمع الدولى كله إلى حرب عالمية جديدة، ثم تكررت محاولات تطبيق نظام الأمن الجماعى مع قيام الأمم المتحدة حيث أسندت إلى مجلس الأمن مسئولية إقرار التدابير الدولية الجماعية التى يتعين تنفيذها فى مواجهة العدوان بموجب الفصل السابع من

الميثاق، بيد أن النجاح الذى أحرزه المجلس فى هذا المضمار كان محدودًا، وكان من جملة الأسباب التى أدت إلى ذلك:

(١)انقسام العالم بعد انتهاء الحرب إلى كتلتين دوليتين متصارعتين مما جعل من الصعب تمامًا الاتفاق على تنفيذ تدابير دولية مشتركة يمكنها ردع العدوان وإحباط آثاره ونتائجه على نحو ما تفترضه نظرية الأمن الجماعى.

(٢) أن اختلاف المعايير التى تستخدمها الدول فى تعريفها للعدوان وتعاملها معه جعل من المتعذر كذلك التوصل إلى اتفاق دولى شامل ومحدد حول طبيعة العدوان وتحديد المسئولية عنه. وقد ازداد الأمر صعوبة مع استخدام الدول لأساليب العدوان غير المباشر (غير العسكرى)، وهو ما أفسح المجال أمام انقسام الدول حول مدى عدوانية تلك التصرفات، كذلك حول ما يتحتم اتخاذه من تدابير دولية جماعية لمعاقبتها والرد عليها.

(٣) أن الحرب التى قام هذا النظام فى الأصل لمواجهتها وردع الأطراف التى تثيرها، هى تلك الفئة من الحروب التى تنطبق عليها المواصفات التقليدية القديمة. أما وقد تغيرت طبيعة هذه الحروب التقليدية تمامًا بتأثير التطورات التكنولوجية الهائلة التى طرأت على أساليبها، فإنه لم يعد من المتصور بحال أن يكون لنظام الأمن الجماعى الذى تنفذه الأمم المتحدة أى تأثير رادع أو فعال على الممارسات العدوانية التى تقترفها إحدى القوى النووية فى المجتمع الدولى، كما أن التقدم المذهل فى أساليب الهجوم المفاجئ يجعل من المستحيل عمليا على تلك الدول التجمع في نطاق تحالف عالمى عريض لمعاقبة العدوان.

(٣) آلية المحالفات الدولية (International Alliances) :

من واقع الظروف الدولية المعقدة التى أحاطت بتطبيق نظام الأمن الجماعى علي نحو ما سلفت الإشارة، فقد تبين وجود العديد من الثغرات التى تضعف من فعالية هذا النظام الذى قام على مجموعة من الفرضيات التى اتضحت أوجه المبالغة فيها عند مقارنتها بالواقع الدولى بأوضاعه وعلاقاته البالغة التعقيد.

من هنا فقد اقتنعت دول كثيرة بأن الاعتماد على الأمم المتحدة فى موضوع بالغ الحساسية بطبيعته كالأمن القومى، كان أمرًا لا ينبغى المجازفة فيه، ومن ثم فقدبرزت فكرة الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمى المشترك كبديل أكثر فعالية فى مجال القدرة على توفير الأمن المنشود لأطرافه. وكان هذا هو السبب فى أن الفترة التى تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتى كانت الحرب الباردة فيها قد بلغت ذروتها، شهدت نشاطًا دوليًا هائلاً فى مجال إقامة المحالفات وترتيبات الأمن الثنائية والمتعددة الأطراف، وبصورة لم يحدث لها مثيل فى تاريخ العلاقات الدولية، ومن أبرز هذه المحالفات الدولية حلف شمال الاطلنطى (الناتو) الذى خرج إلى الواقع فى عام ١٩٤٩، وحلف وارسو الذى تأسس عام ١٩٥٥ .

وهناك العديد من الاعتبارات التى تؤثر فى كيفية استخدام المحالفات الدولية كآلية ضبط وتحكم فى صراعات القوة الدولية والتى تتمثل في الآتى:

إن أول تلك الاعتبارات هو أن هذه الروابط التحالفية يجب أن تكون موثقة فى معاهدات رسمية مكتوبة لأن ذلك التوثيق هو الذى يمكن الأطراف المتحالفين من تحديد حقوقهم والتزاماتهم تجاه بعضهم البعض، كما أن هذه المواثيق هى التى تحدد الأوضاع التى توجب على تلك الأطراف التحرك فيها بتدابير جماعية مشتركة تحقيقا للأهداف التى أملت قيام تلك المحالفات[1].

أما بالنسبة لالتزامات المتحالفين المنصوص عليها فى تلك المواثيق والتى تمثل جوهر سياسات التحالف، فإنها قد تتباين من حيث صورها وطبيعتها، وكذلك تبعًا لتباين الأوضاع الموجبة لتنفيذ بنود التحالف. على أن ثمة مشكلة هامة تبدو هنا ألا وهى مشكلة تعارض التزامات الدول كنتيجة لانضمامها إلى عدة محالفات دولية فى نفس الوقت، وهنا قد يؤثر انحياز الدولة إلى جانب أحد حلفائها على علاقتها بالحليف الآخر، وهوو ما قد يضطرها أحيانا إلى التضحية بتحالفها مع دولة ما حفاظًا على روابط التحالف التى تجمعها بدولة أخرى. كذلك فقد يؤدى انضمام إحدى الدول إلى عضوية عدة محالفات فى

(١) د. ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولى، مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص ٢٢٥.

آن واحد، إلى تحميل باقى الأعضاء فى أى حلف منها بالتزامات إضافية لم تكن ماثلة في حسبانهم عند إبرام معاهدة التحالف. تبقى الإشارة هنا إلى المشكلة التى قد تنتج عن عدم تناسب ما تتحمله بعض الدول من أعباء والتزامات التحالف، مع ما تحصل عليه من مزايا ومنافع وهو الأمر الذى قد يؤثر سلبًا فى قوة هذه الروابط التحالفية ويؤدى بالوقت إلى تخلخلها وتصدعها وربما إنهيارها.

أما فيما يتعلق بقدرة المحالفات الدولية على الاستمرار ومقاومة تحديات الظروف التى تواجهها والتى قد تضعف من تماسكها، فإن تلك القدرة مرهونة بتوفر العديد من الشروط والمتطلبات الأساسية، ومن ذلك:

(أ) مدى توافق مصالح وأهداف هؤلاء الحلفاء، وتبدو أهمية هذا الجانب من واقع أن المحالفات الدولية تنشأ أصلا للدفاع عن مصالح وأهداف الدول الأطراف فيها فى مواجهة التهديدات التى تصدر من الدول الأخرى لتلك المصالح والأهداف، وعلي ذلك فإنه إذا حدث تغير فى مضمون المصالح والأهداف التى أوجدت الدافع إلى التحالف المشترك، فحينئذ يصبح هذا التحالف عرضة للإنهيار.

(ب) القدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية والداخلية، ومن بين المتغيرات التى تصيب الواقع الدولى وتعكس تأثيراتها إن إيجابًا أو سلبًا على هذه الروابط التحالفية، التغيير الذى يحدث فى موازين القوة الدولية سواء تم ذلك على نطاق إقليمى محدود أو على نطاق عالمى واسع.

(جـ) التجانس السياسى والأيديولوجى الذى يقرب بين الدول الأطراف فى تلك المحالفات الدولية، وقد اتضحت أهمية هذا الجانب بصورة خاصة فى فترة الحرب الباردة حيث لعب هذا التجانس المذهبى بصورة خاصة دورًا فعالاً فى التقريب بين المواقف والسياسات التى دافعت عنها الأحلاف الدولية التى قامت فى تلك الفترة والتى مكنتها من أن تتجاوز الكثير من الصعاب والعراقيل التى كان من الممكن أن تعطل قيام تلك المحالفات أصلا. ومن ناحية أخرى فإن هناك من يرون أن المحالفات التى تعقد بين الدول الديمقراطية تنحو لأن تكون أكثر استقرارًا واستمرارًا من المحالفات التى تكون أطرافها أنظمة شمولية أو غير ديمقراطية حيث

ينفرد الحاكم وحده باتخاذ القرار، ومن ثم يصبح مصير تلك العلاقات التحالفية مرهونًا بما يطرأ على أهواء هؤلاء الحاكم والقادة من تقلبات.

وأخيرًا تجب الإشارة إلى الأسباب التى تدفع إلي انقضاء المحالفات الدولية، ويأتى من بينها:

-عجز الحلف عن تحقيق الأهداف التى قام من أجلها.

- عجزه عن التكيف مع المتغيرات التى تطرأ على أوضاع أطرافه أو على أوضاع البيئة الدولية الخارجية.

- عدم استطاعته التصدي للمشكلات الرئيسية التى باتت تواجهه.

- حدوث تحول فى أهداف أو مصالح الدول الأعضاء.

- بروز أوضاع أو ظروف جديدة تفقد الدول الأعضاء الرغبة فى الإبقاء على علاقات التحالف القائمة بينهم.

(٤) آلية نزع السلاح أو ضبط التسلح وتنظيمه :

بالإضافة إلى آليات الضبط والتحكم التى سلفت الإشارة إليها، وهى آلية توازن القوى الدولى، وآلية الأمن الجماعى، وآلية المحالفات الدولية، تبقى الآلية الرابعة والأخيرة وهى آلية نزع السلاح والرقابة عليه، والتى تحاول الحد من استخدام وسائل العنف المسلح فى العلاقات الدولية.

ويعنى نزع السلاح (Disarmament) بمفهومه العام إما الخفض الجزئى المحدود أو التخلص الكلى من الأدوات المادية والبشرية التى تساعد على ممارسة العنف المسلح فى العلاقات الدولية، أما الرقابة على التسلح (Arms Control) فتعنى أى مظهر للتعاون أو المشاركة الدولية للحد من سباق التسلح (Arms Race) وتقليل احتمالات وقوع الحرب أو تحديد نطاقها وتقليل درجة العنف المستخدم فيها على قدر الإمكان وذلك بموجب الإجراءات والتدابير التى تتفق عليها الدول المعنية بهذا الأمر.

وهناك منهاجان رئيسيان أحدهما مباشر والآخر غير مباشر تحاول الدول من خلالهما التغلب على الصعوبات التى تقترن عادة بنزع السلاح والرقابة على التسلح، وهما:

١- المنهاج المباشر الذى يحاول جعل الدول تقبل بتخفيض إنتاجها من الأسلحة دون أن يتجاوز ذلك إلى البحث فى المشكلات السياسية والأمنية التى تغذى الدافع نحو سباق التسلح. والمنطق فى ذلك هو أن سباق التسلح يشكل المصدر الرئيسى للتوترات الدولية وتعميق الشعور المتبادل بعدم الثقة، ومن هنا فإن حل مشكلة سباق التسلح يساعد على امتصاص الكثير من تلك التوترات كما يوفر مناخا دوليا إيجابيا لحل الخلافات السياسية التي تباعد بين الدول.

٢- المنهاج غير المباشر الذى يرى أن المدخل العملى والأكثر واقعية لحل مشكلة نزع السلاح هو أن يسبق هذا النزع التركيز على حل المشكلات السياسية القائمة إذ من شأن ذلك أن يسهم إيجابيا فى إزالة المخاوف والتوترات التى تخيم على أجواء التعامل الدولى. وهذه الحلول حتى وأن بدت صعبة ومعقدة، إلا أنها تشكل نقطة البداية الصحيحة على طريق التقدم لحل مشكلة نزع السلاح. ويعتقد دعاة المنهاج غير المباشر أن مفاوضات نزع السلاح على أى مستوى وفى أى مكان سوف تبقى عاجزة عن التوصل إلى أهدافها المرجوة إلى أن يتهيأ لها مناخ جديد من الثقة المتبادلة والتفاهم المشترك بين الدول الأطراف فى تلك العملية[1].

ثانيًا: الآليات السياسية والقانونية:

تندرج الآليات السياسية والقانونية للضبط والتحكم في صراعات القوة الدولية وفى ما تفرزه من تداعيات ومشكلات ضمن الإطار التالى:

(١) المفاوضات المباشرة Direct Negotiations

تعرف المفاوضات المباشرة بأنها المباحثات التي يدخلها الطرفات المعنيان بها لتسوية نزاع قائم بينهما عبر القنوات الدبلوماسية المباشرة.

---

(١) د. إسماعيل صبرى مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٧.

وهناك من المحللين من يميلون إلى النظر إلى المفاوضات المباشرة فى الوقت الحاضر على أنها الأسلوب الأمثل فى حل المنازعات الدولية باعتبار أن الدول المتنازعة هى التى تقع عليها وحدها مسئولية تسوية النزاع بعيدا عن اللجوء إلى العنف والحرب. وهى عندما تفعل ذلك فإنها تحرص دائمًا على إحاطة مفاوضاتها المباشرة بالسرية والكتمان حماية لها من التأثيرات الدولية الأخرى، خاصة وأن هذا النوع من المفاوضات المباشرة لا يتطلب تدخل طرف ثالث قد تكون له مصلحة واضحة فى أن تتم تسوية النزاع بصورة معينة[1].

ومن ناحية أخرى، تعتبر المفاوضات المباشرة القاعدة الأساسية لكافة الوسائل الدبلوماسية الأخرى المستخدمة في تسوية النزاعات الدولية كالوساطة والتوفيق والتحقيق، إلخ.

(٢) المساعى الحميدة Good Offices

تعد المساعى الحميدة وسيلة مهمة لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية حيث تنحصر مهمة الطرف الثالث فى محاولة تقريب وجهات النظر بين الدولتين المتنازعين والتخفيف من حدة التوتر وتهيئة الأجواء الملائمة التى تسمح لهما بالدخول فى مفاوضات مباشرة دون أن يشارك هو فى المفاوضات، كما أن مساعيه ضمن هذا الإطار لا تفرض عليه بالضرورة أن يقدم حلا للنزاع. وليس للمساعى الحميدة أية قوة ملزمة بالنسبة للأطراف المتنازعة لأنها تقتصر أساسًا على تقديم النصح لهم. وتنتهى مهمة المساعى الحميدة عادة بمجرد التقاء الطرفين المتنازعين واستمرار التفاوض بينهما ، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للمنظمات الدولية بذل مساعيها الحميدة لدى الدول المتنازعة، وهناك أمثلة عديدة لما تقوم به تلك المنظمات من دور ضمن هذا الإطار.

(٣) الوساطة Mediation

تعبر الوساطة عن الجهود التى تقوم بها دولة معينة بغية إيجاد تسوية لخلاف قائم بين

(١) راجع: د. سهيل حسين الفتلاوى، المنازعات الدولية، (الناشر، دار القادسية، بغداد، ١٩٨٥)، ص ٥١.

دولتين، فتقترح شروطا للتسوية قد لا تلتزم بها الأطراف المتنازعة. وتختلف الوساطة عن المساعى الحميدة فى الآتى:

(أ) أنه يجوز للوسيط أن يتقدم باقتراحات محددة لتسوية النزاع، كما يحق له الالتقاء بالدول المتنازعة منفردة أو مجتمعة، هذا فى حين أن مهمة المساعى الحميدة تتوقف بمجرد أن تصبح المفاوضات ممكنة بين الطرفين.

(ب) أن مهمة الوسيط تنتهى بمجرد أن يتم الإعلان سواء من قبله أو من قبل أحد أطراف النزاع بأن وسائل التوفيق المقترحة من جانبه لم تعد تلقى القبول من قبل أحد المتنازعين. أما بالنسبة للمساعى الحميدة فإنها تبقى قائمة، لأن تهدئة مشاعر الطرفين المتنازعين أو دعوتهما لإجراء المفاوضات المباشرة لا تتضمن ما يؤثر على موقفهما.

(جـ) أنه يجوز أن يكون اللجوء إلى الوساطة إجباريا عندما تتفق الدول المتنازعة على ترتيبات الوساطة قبل نشوب النزاع، ولكن ليس معنى موافقتها على الوسيط أنها تكون ملزمة بقبول مقترحاته.

وفى العادة تكون الوساطة على نوعين:

(أ) الوساطة المباشرة، وهى الوساطة التى تعهد إلى شخص قانونى دولى واحد بأن يتولى الاتصال بين الدولتين المتنازعتين لتسوية النزاع الناشب بينهما، ومن أمثلتها الوساطة التى قامت بها الجزائر لتسوية نزاع الحدود بين العراق وإيران عام ١٩٧٥ .

(ب) الوساطة غير المباشرة أى التى يقوم بها أكثر من شخص قانونى دولى لحل النزاع الثنائى بين دولتين حيث يختار كل طرف فى النزاع أحد الأشخاص القانونيين الدوليين ويكلفه بمهمة الاتصال بالوسيط الذى اختاره الطرف الآخر، ويقوم الوسيطان بوضع المقترحات لحل النزاع. وتكون الوساطة غير المباشرة ضرورية عندما يكون الخلاف بين الدول المتنازعة خطيرا فى المسائل المتنازع عليها ولدرجة أن كل دولة تقترح حلولا يرفضها الطرف الآخر برمتها، وفى الوساطة غير المباشرة تقوم كل دولة متنازعة بتزويد الوسيط الذى اختارته بالمقترحات والحلول، ويجتمع

الوسيطان ويتبادلان الآراء والمقترحات، ويكون كل وسيط على اتصال مباشر بالدولة التى اختارته لهذه المهمة. ومن مميزات هذا النوع من الوساطة أنها تبقى قائمة حتى بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين المتنازعتين. وعلى ذلك، فإن الوساطة غير المباشرة لا تخرج عن كونها طريقة للتفاوض بالنيابة أو بالوكالة حيث يتولى كل وسيط التفاوض نيابة عن الدولة التى اختارته وليس له الحق فى أن يخرج عن إرادتها. وإنما يكون تحركه محكوما على الدوام بالمقترحات التى وضعتها له الدولة التى اختارته.

(٤) التحقيق Inquiry

يهدف التحقيق إلى إيضاح الحقائق والتثبت من صحة الوقائع المتنازع عليها من قبل لجنة تحقيق دولية تتولى مهمة تسهيل تسوية المنازعات الدولية دون أن تلتزم الدول المعنية بنتائج التحقيق. ويشترط في التحقيق:

(أ) ألا تكون المسائل المتنازع عليها ماسة بشرف الدول المتنازع أو مصالحها الجوهرية.

(ب) أن يكون النزاع ناشبا عن خلاف حول الوقائع، كادعاء دولة بدخول قوات الطرف الآخر إلى أراضيها.

(جـ) أن يتعذر حل النزاع بالطرق السلمية كالمفاوضات المباشرة والمساعى الحميدة والوساطة.

(د) أن يتم التحقيق مباشرة من قبل لجنة دولية تتولي إيضاح الحقائق فقط.

وبناء على ذلك، فإن التحقيق لا يتناول تحديد الدولة المعتدية، ولا يتضمن اقتراحا لتسوية النزاع القائم بين الطرفين، وإنما ينحصر عمل لجنة التحقيق فى بيان الوقائع المادية المتنازع عليها، وتثبيته فى محضر ترفعه إلى الدول المتنازعة. أما لجان التحقيق الدولية، فإن تشكيلها يتم بموجب إتفاق خاص بين الطرفين المتنازعين يطلق عليه اتفاق التحقيق ويتناول: الوقائع التى سيتناولها التحقيق، وأسلوب تشكيل اللجنة والصلاحيات المقررة لأعضائها، ومدة عمل اللجنة ومقر اجتماعاتها والمناطق التى يجوز لها دخولها، وأخيرًا التاريخ الذى يقدم فيه كل طرف بيانه المتضمن للوقائع.

(٥) التوفيق Conciliation

يعنى حل المنازعات الدولية بأسلوب التوفيق وعرض النزاع على لجنة دولية أو شخص دولى لدراسة جميع أوجه النزاع واقتراح حل يقدم للطرفين المتنازعين، ويكون من حق كل طرف منهما أن يقبل توصيات لجنة التوفيق أو يرفضها أو أن يقترح إدخال تعديل عليها.

وبصفة عامة ، يهدف التوفيق إلى تسوية النزاعات السياسية أساسا، ومن هنا فإن دور الطرف الثالث القائم بهذه المهمة قد يشتمل على أكثر من إجراء فى الوقت نفسه، فهو قد يتضمن تحقيقًا، كما قد ينطوى على محاولة إقناع الأطراف المتنازعة بقبول حلول معينة لنزاعهما، ولهذا فإن مهمة التوفيق تكون أوسع مدى من مهمة لجنة التحقيق، وهى تقترب إلي حد ما من شكل الوساطة وأن كانت تختلف عنها من حيث طبيعتها التى تشبه التحكيم حيث تنص بعض الاتفاقيات على اعتبار التوفيق ملزما فى حالة نشوب نزاع بين الدول المتعاقدة.

(٦) التحكيم (التسوية القضائية) Arbitration

يقوم التحكيم كوسيلة للتسوية القضائية للنزاعات الدولية على الأسس التالية:

(أ) أن الدول المتنازعة لا تلجأ إلى التحكيم إلا بعد التأكد من عدم جدوى الطرق الدبلوماسية لتسوية النزاع.

(ب) أن المسائل التى يمكن إحالتها إلى التحكيم هى المسائل ذات الطابع القانونى كتفسير أو تطبيق معاهدة دولية أو قاعدة من قواعد القانون الدولى أما النزاعات السياسية فإن التحكيم لا يصلح أساسا لتسويتها.

(جـ)أن الاتفاق على التحكيم، يتطلب من الدول المتنازعة استخدام الوسائل الدبلوماسية لترتيب أحكام التحكيم، ويتم ذلك عن طريق الاتفاق المباشر بينهما.

(د) أن الدول المتنازعة تتولى اختيار المحكم أو المحكمين بمحض إرادتها.

(هـ) يستند قرار التحكيم على قواعد العدل والقانون وليس على أساس التسوية التى ترضى الطرفين، فقد لا يرضى قرار التحكيم أحد الطرفين أو كليهما، ومن ثم ينبغى على المحكمين التقيد فى قراراتهم بقواعد القانون الدولى حيث تعد قراراتهم أحكاما قضائية.

(و) يحدد اتفاق التحكيم اختصاص المحكم والقواعد التى يطبقها ، فقد تتفق الأطراف المتنازعة على أن يكون التحكيم على أساس قواعد محددة فى القانون الدولى أو بموجب قواعد العدل والإنصاف، كما قد ينص الاتفاق علي أن يكون التحكيم مستندًا إلى قواعد خاصة لا تنطبق إلا على القضية موضوع النزاع.

(ز) أن القواعد السابقة وإن كانت تنطبق على التحكيم بصورة عامة، إلا أن ذلك لا يتيسر للدول المتنازعة فيما إذا لجأت إلى محكمة العدل الدولية حيث أن للمحكمة نظامها الخاص.

وينقسم التحكيم إلى نوعين:

١-التحكيم الاختيارى: يعنى اتفاق الأطراف المتنازعة على اللجوء إلى التحكيم لتسوية النزاع بينهما، فإذا كان الاتفاق لاحقا لنشوب النزاع، فإنه يتخذ صورة اتفاق تحكيم، والغالب أن يتضمن هذا الاتفاق النص على كيفية تشكيل المحكمة والإجراءات التى ستسير عليها.

٢- التحكيم الإجبارى، ويعنى افاق الأطراف المتنازعة علي التحكيم قبل نشوب النزاع، ويجوز أن يرد شرط التحكيم فى نص معاهدة حدود، أو اتفاقية تجارية، أو اتفاقية تعاون ثقافى أو فنى، أو أن يتخذ صورة معاهدة تحكيم دائمة خاصة ليس لها موضوع غير التحكيم.

ومما سبق يتضح كيف أن اللجوء إلى التحكيم بعد الاتفاق عليه يكون إجباريًا، أما إذا تم الاتفاق قبل ذلك فيكون اختياريا حيث لا يوجد ما يجبر الدولة على قبول التحكيم قبل أن توافق عليه[١].

(١) المرجع السابق، ص ١٤٥.

وبالنسبة لهيئة التحكيم ، فإن اختيار اعضائها يتم حسب اتفاق الأطراف المتنازعة، ويجوز أن يشترك فى عضوية الهيئة أعضاء تعينهم الأطراف المتنازعة، وتتكون هيئة التحكيم عادة من عدد من المحكمين يطلق عليهم هيئة تحكيم أو محكمة تحكيم، ويكون قرار التحكيم الصادر عن هيئة التحكيم ملزمًا للأطراف المتنازعة، وإذا نشأ خلاف بين هذه الأطراف حول تفسير تلك القرارات أو تنفيذها، فإنها تعاد إلى الهيئة التى أصدرتها لتوضيح النقاط المختلف عليها، لأن المحكم هو الذى يفسر القرارت التى يصدرها لأنه قاض وليس وكيلا عن الطرفين.

وفيما يتعلق بحجية قرارات التحكيم، فإن القرارات التى تصدرها هيئة التحكيم تكون قطعية غير قابلة للاستئناف أو النقض أو إعادة المحاكمة إلا إذا اتفقت الأطراف المتنازعة على خلاف ذلك. وعمومًا فإنه يجوز إعادة النظر فى قرارات التحكيم فى الحالات الآتية:

(أ)إذا اكتشفت واقعة جديدة من شأنها التأثير على قرار التحكيم وكانت مجهولة لدى هيئة التحكيم نفسها، ولدى الطرف الذى طالب بإعادة النظر فى القرار.

(ب) أن يوجه الطلب إلى هيئة التحكيم التى أصدرت قرار التحكيم خلال المدة التى حددتها اتفاقية التحكيم.

علي أنه إذا صدر قرار التحكيم، فإن على الدول المتنازعة تنفيذه، غير أنه من الواضح أن تنفيذ قرارات التحكيم منوطة بإرادة الطرفين المتنازعين فهى إلزامية ولكنها غير نافذة ، ويعود السبب فى أن قرارات التحكيم غير نافذة إلى عدم وجود سلطة دولية عليا تتولى إجبار الدولة التى يصدر القرار ضدها بتنفيذه.

يبقي القول أنه بالنظر لما يحققه التحكيم من فوائد عملية فى تسوية النزاعات الدولية فقد تضمنت أحكامه العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية و الجماعية، إذ نصت علي مبدأ التحكيم فى حالة نشوب نزاع بين الأطراف الموقعة عليها حول تفسير أو تطبيق تلك الاتفاقيات.

٧- الإدارة الرشيدة للأزمات الدولية:

تعرف الأزمة بأنها موقف ينطوى على درجة عالية من التهديد للأهداف القومية وللقيم الأساسية والمصالح العليا للدول الأطراف فيها.

وفى تعريف آخر، فإن الأزمة هى تحول فجائى فى مسارات السلوك الذى تعارفت أطراف تلك المواقف عليها، وعادة ما يكون هذا التحول مصحوبًا بتداعى سلسلة من التفاعلات التى تسفر عن نشوء موقف جديد يحمل فى ثناياه تهديدًا مباشرًا وخطيرًا لقيم الدول المعنية ومصالحها العليا، وعليه فإنه لاحتواء تلك الأخطار وتلافى نتائجها المدمرة، يتحتم على أطراف الأزمات الدولية التعامل معها بقرارات سريعة وحاسمة حتى وأن كان ذلك يتم فى ظروف من ضيق الوقت وعدم التيقن (Uncertainty).

ومن هذا التعريف وغيره يتضح أن لأى أزمة دولية أبعادا رئيسية ثلاثة هى:

(أ)التهديد الذى يعنى مجموعة الإجراء ات أو الأفعال التى تصدر عن أحد أطراف الموقف الأزموى ويراد منها حمل الطرف الآخر على الإذعان لشروطه، مع التلويح بأمكانية استخدام القوة لفرض تلك الشروط فى حالة الامتناع عن الاستجابة لها.

(ب) المفاجأة التى تعد ركنا أساسيًا من أركان الموقف الأزموى سواء ما تعلق من ذلك بتوقيت تفجير الأزمة أو بمكانها. وللمفاجأة تأثيرها الهام فيما يتعلق بحرمان الطرف الآخر من القدرة على المناورة أو المواجهة لأنها تأخذه فى موقف من عدم الاستعداد للتعامل معها بالإمكانية المناسبة لظروفها أو لمستوى تهديدها لمصالحه.

(جـ) ضيق الوقت الذى لا يتيح بدوره هامشًا زمنيًا كافيًا للرد على تحديات الأزمة بأسلوب التخطيط المحكم أو الردود المدروسة والمحسوبة بدقة. كما أن ضيق الوقت يضع صناع القرار تحت ضغوط ذهنية شديدة وهو ما قد يتسبب فى إرباكهم أو إفقادهم توازنهم لبعض الوقت، لخ.

أما عن أسباب نشوب الأزمات الدولية، فإن هذه الأسباب قد تختلف وتتنوع من موقف لآخر وأن كانت لا تخرج بصورة عامة عن الآتى:

١- الأسباب الراجعة إلى سوء الفهم الذى قد يكون مرده التعامل مع معلومات مبتورة

أو مشوهة عن الموقف القائم، أو التسرع فى الحكم على الأمور قبل تبين وجه الحقيقة فيها.

٢- الأسباب الراجعة إلى سوء الإدراك الذى قد يكون مصدره اضطراب رؤية متخذ القرار أو تعرضه للتشويش عليه سواء حدث ذلك التشويش بصورة متعمدة أو بشكل عفوى غير مقصود، ويؤدى تراكم النتائج المبنية على سوء الإدراك إلى تصاعد الضغط الذى يمهد لانفجار الأزمة.

٣- الأسباب الراجعة إلى سوء التقدير أو خطأ التقييم (Misevaluation) ، وقد يحدث ذلك بسبب الإفراط في الثقة بالنفس (Overconfidence) وفى حسابات القدرة الذاتية، وهو ما قد يترتب عليه الاستهانة بقوة الطرف الآخر والميل إلى إظهارها فى غير حجمها الحقيقى، إلخ.

٤- الأسباب الراجعة إلى الإدارة العشوائية للمواقف التى تنذر بالتحول إلى أزمات دولية، ويأتى من بين مظاهر مثل هذه الإدارة العشوائية للمواقف: غياب النظرة الاستراتيجية البعيدة المدى للأمور، وفقدان التوجيه الصحيح للمسارات التى يجب أن تسلكها الحقائق المتعلقة بالموقف، ثم أخيرًا عدم وجود متابعة وقائية وأخرى علاجية تساعد على الاحتواء المبكر للمشكلات العالقة بين اطراف الموقف قبل أن تستفحل وتدفع بالأمور إلى مرحلة الأزمة .

٥- الأسباب الراجعة إلي عروض القوة التى قد تبدأ مع محاولة أحد الأطراف التأثير على مسرح الأحداث بإيهام الآخرين بتفوق قوته دون حساب لما سوف يترتب على هذا السلوك الاستفزازى من نتائج وعواقب، ومع تدخل عوامل أخرى لم تكن واردة فى حسبان أطراف الموقف، تتفاقم الأمور وتتداعى مسيرة الأحداث من سيء إلى أسوأ ممهدة الطريق بذلك أمام انفجار الأز مة.

٦- الأسباب الراجعة إلى تعارض الأهداف والمصالح وهو من أهم الأسباب قاطبة لحدوث الأزمة.

وهناك اتفاق بين الكثير من المحللين، على أنه إذا ما أريد لهذه الأزمات الدولية أن

تدار بصورة رشيدة وناجحة، فإن ذلك يجب أن يتم ضمن الإطار التالى من الضوابط والموجهات:

أولاً: ضرورة تحديد أطراف الأزمة تحديدًا صحيحًا وواقعيًا حتى يمكن التعرف بدقة على مجمل ما يتوفر لهم من قدرات وإمكانات وما يسعون إلى تحقيقه من أهداف.

ثانيًا: ضرورة تصميم مجموعة من البدائل السياسية الواقعية التي قد تساعد فى تحقيق تسوية سلمية للأزمة أو على الأقل تحول دون تصاعد الأزمة إلى مستوى أعلى من الخطورة والتهديد.

ثالثًا: ضرورة إدارة الأزمة من خلال خطة استراتيجية مرسومة بعناية، تستند فى أساسها إلى القدرة الخاصة على اتخاذ قرارات سياسية مرنة وقابلة للتكيف المستمر مع ما تفرضه متغيرات الظروف[1].

٨- تدابير وإجراءات بناء الثقة بين أطراف المواقف الصراعية:

(Confidence Building Measures)

تعتبر هذه الآلية السياسية واحدة من أهم الآليات التى تستخدم فى بعض مواقف الصراع الدولى لتهدئة حدة المخاوف والتوترات، أو للتغلب على بعض الحساسيات التى تؤثر بصورة سلبية فى سلوكيات أطراف تلك المواقف إزاء بعضهم البعض.

وقد سبق لنا أن أشرنا إلي أن تدنى الثقة المتبادلة أو انعدامها بين أطراف الصراعات الدولية، يساعد على المبالغة فى تصور ما تنطوى عليه تحركاتها فى مواجهة بعضها من خطورة أو تهديد، وهو ما يقود بالتالى إلى ردود أفعال أو يدفع إلى اتخاذ قرارات تتسم بالعدائية المفرطة أو بالعنف الزائد دون مبرر، وهى أمور تنبثق كلها فى صميمها من افتراض سوء النية فى الآخرين، وهكذا يستمر دوران أطراف الصراع فى تلك الحلقة

(١) من أفضل المراجع العربية التى عالجت إدارة الأزمات الدولية:
د. محسن أحمد الخضيرى: إدارة الأزمات (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٧)، ود. السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: حلول عملية – أساليب وقائية، (مركز القرارات للاستشارات، القاهرة، ١٩٩٧).

المفرغة من التصورات العدائية المتبادلة دون توقف. لذلك ومن هذا المنطلق فإن تدابير بناء الثقة بين أطراف الصراعات الدولية تعد متطلبًا أساسيا لا بديل له على طريق تطبيع علاقاتها ببعضها وذلك شريطة أن تتجه تلك الأطراف نحو التسوية السلمية للصراعات الناشبة بينها. بعبارة أخرى، فإن التطبيع يتحقق منطقيا فى المرحلة التالية على إقامة تدابير بناء الثقة وليس سابقًا لها. والمقصود بتطبيع العلاقات هو العمل على دفع العلاقات (Normalization of Relations) بين الطرفين عبر مختلف القنوات من دبلوماسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وإنسانية، إلخ، بما من شأنه تنقيتها من شوائبها مما يمهد الطريق مستقبلا أمام تنميتها وتطويرها.

وتدابير بناء الثقة وإجراءاتها فى صورتها العملية أو التنفيذية قد تتنوع بدورها لتشمل:

(أ) الإجراءات السياسية لبناء الثقة كإعلان أطراف الصراع عن التزامهم بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى علاقاتهم المتبادلة مع التعهد بالسعى نحو حل نزاعاتهم بالطرق السلمية وحدها.

كما قد تأخذ إجراءات بناء الثقة المتبادلة بهذا المفهوم السياسى، الأقدام على حل بعض المشكلات المتنازع عليها بما يحقق درجة مناسبة من الرضاء المتبادل لأطرافها، والنظر إلى ذلك على أنه متطلب ضرورى لتطوير العلاقات والتحول بها من مرحلة العداء إلى مرحلة بناء الثقة فالتطبيع.

(ب) الإجراءات العسكرية لبناء الثقة والتى قد تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح بين الطرفين المتصارعين للتقليل من احتمالات حدوث اشتباكات عسكرية بينهما مستقبلا، أو الدخول فى محادثات للحد من سباقات التسلح التى تدور بينهما، أو تعهدهما بعدم حيازة أو إنتاج أنواع معينة من الأسلحة كالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، أو عقد ميثاق عدم اعتداء لتعزيز شعور الطرفين بالأمن المتبادل، وهكذا.

(جـ) الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية لبناء الثقة وتعزيزها، وهى إجراءات تحاول كلها تحسين ظروف الواقع القائم بين الطرفين بوضعهما على بداية

طريق التعاون المشترك فى العديد من المجالات. وقد تأخذ تلك الإجراءات طابع التوقيع على اتفاقيات للتعاون الاقتصادى والتجارى، أو التبادل الثقافى، أو لتسهيل هجرة الأسر والأفراد لأسباب إنسانية محضة، أو لتأمين انتقال الأيدي العاملة عبر حدود الطرفين دون عوائق، إلخ.

ثالثًا: الآليات الأخلاقية والأدبية:

تتركز هذه الآليات الأخلاقية والأدبية حول أداتين رئيسيتين هما: الأخلاقيات الدولية والرأى العام العالمى.

١- الأخلاقيات الدولية:

كثيرًا ما ينظر إلى الأخلاقيات الدولية على أنها قوة أدبية ضاغطة على السلوك الخارجى للدول، وأن كان قياس هذا التأثير الأخلاقى وتحديد مداه يعتبر من أعقد جوانب العلاقات الدولية، ويرجع ذلك إلى عدم وجود إتفاق دولى عام حول طبيعة المعايير الأخلاقية التى يمكن الاحتكام إليها للتعرف على درجة الصواب أو الخطأ فى سلوكيات الدول الخارجية.

ولكن أيا ما كان الرأى، فإن من الصعب إنكار أن هناك حدًا أدنى من الأخلاقيات الدولية التى تدفع الرأى العام العالمى إلى استحسان أو استهجان تصرفات دولية معينة تبعا لمدى مجافاتها أو احترامها لتلك القيم الأخلاقية الأساسية.

ويتضح تأثير الأخلاقيات الدولية كأقوى ما يكون فى موقف المجتمع الدولى، على المستويين الرسمى والشعبى، من استخدام الحرب كأداة للسياسة القومية للدول. ومن أمثلة ذلك ما نصت عليه مواثيق دولية كثيرة أدانت كلها الحرب العدوانية أو الحرب غير المشروعة واعتبرتها جريمة دولية يجب معاقبة مرتكبيها بالعقوبات الرادعة التي تتحمل المنظمات الدولية مسئولية إقرارها وتنفيذها.

كما أصبح المجتمع الدولى ممثلا فى حكوماته وفى مختلف دوائر الرأى الشعبى فى كل مكان حساسًا بصورة متزايدة لأخطار الحروب المحلية وغيرها من الحروب الإقليمية

لتخوفه من أن يؤدى ضعف التحكم فيها إلى تصاعدها إلى مستوى الحروب العامة، ومن هنا ندرك لماذا استنكر الرأى العام العالمى الحرب الفيتنامية التى استمرت طيلة الستينيات وحتى منتصف السبعينيات، واصراره على المطالبة بإنهائها، وكيف أنه تقبل بالترحيب الشديد اتفاقية السلام التى وضعت نهاية لهذه الحرب الدولية الطاحنة.

ويتفرع عن هذا الاتجاه الدولى المناهض للحرب كأداة للسياسة القومية، الحملة الدولية التى تصاعدت باتجاه المطالبة بحظر انتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لأخطارها المحققة على الجنس الإنسانى ولأنها لا تقل خطورة عن غيرها من أسلحة الدمار الشامل، وقد أدت هذه الحملة الدولية المكثفة إلى التوقيع على اتفاقية منع استخدام الحرب الكيميائية والبيولوجية في إبريل عام ١٩٧٢، وهكذا.

٢- الرأى العام العالمى:

يقصد بالرأى العام العالمى الاتفاق الذى يتعدى الحدود القومية للدول ويوحد بينها تجاه بعض القضايا الأساسية فى السياسة الدولية، وهذا الاتفاق الدولى فى الرأى يعبر عن نفسه في صورة رد فعل تلقائى عالمى إزاء أى تصرف دولى يكون فيه خروج على هذا الاتفاق، وقد يتطور رد الفعل العالمى إلى حد توقيع جزاءات على الدول المخالفة.

ويذكر المحللون أنه لا توجد دولة في العالم بالغا ما كانت قوتها تستطيع أن تتجاهل الرأى العالمى تماما، فهى تحاول دائمًا أن تدافع عن سياساتها وتبررها أمام العالم لإقناع الرأى بها وتجنبًا لما قد يجلبه عليها عدم اقتناعه بها من معارضة.

ويرتبط الأساس الذى يوحد اتجاهات الرأى العام العالمى بالطبيعة الإنسانية نفسها والتى تولد الإنتماء المشترك إلى منظومة من القيم والمبادىء الأخلاقية الأساسية التى لا تتأثر بالتمايزات القومية أو بالاختلافات الثقافية والمصلحية بين الدول، وبعد أى إنتهاك لتلك القيم تحديا لمشاعر الرأى العام العالمى مما يدفعه إلى ادانته واستنكاره ورفضه والمطالبة بمعاقبته.

ويضيف إلى قوة هذا المؤثر الإنسانى والأخلاقى فى تحديد مواقف الرأى العام والعالمى وتشكيل دود أفعاله، ثورة تكتولوجيا الاتصالات التى زادت من تقارب الدول

وتفاعلها مع بعضها وربطت بيئات الرأى العام في كل مكان برباط مشترك من التأثر والتجاوب والانفعال.

وبالإضافة إلى هذه الضوابط الأخلاقية والأدبية، فإن هناك معايير أخرى تندرج ضمن هذا الاطار وقد اكتسبت أهمية متزايدة فى الوقت الحاضر ومنها على سبيل المثال:

١-تعاون الدول منذ منتصف التسعينيات فى مجال إقامة أجهزة قضائية جنائية دولية لمحاكمة مجرمى الحرب وتحديد مسئوليتهم الجنائية عن الجرائم التى يرتكبونها ضد الإنسانية (Crimes Against Humanity)، وغيرها من جرائم الإبادة العرقية والعنصرية (Genocide). وقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدور بارز فى هذا المضمار بسبب الانتهاكات الفظيعة التى كانت ترتكب ضد حقوق الإنسان فى كل من منطقتى البلقان ورواندا، وكلفت الكثير من الأرواح المدنية البريئة. ومن هنا كان لابد من وقفة دولية صارمة مع الممارسات اللاحضارية لبعض الأنظمة العنصرية الحاكمة فى هذه المناطق المنكوبة من العالم.

٢- تنامى دور منظمات المجتمع المدنى العالمى فى دعم هذه الجهود الدولية الرسمية من خلال تتبعها وإدانتها لهذه الفئة من الأنظمة العنصرية التى لا تزال تعمل خارج إطار الشرعية الدولية ودونما اعتبار لحقوق الإنسان أو لسيادة القانون.

ومن أبرز تلك المنظمات المدنية فى العالم، منظمة العفو الدولية Amnesty International ، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch التى تقوم على مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان فى أى مكان من العالم، هذا بالإضافة إلى ما ترسله هذه المنظمات من مبعوثين خارجيين لكى يتابعوا عن كثب ما يجرى فى تلك المناطق التى تمزقها الصراعات، وإعداد التقارير حول حقيقة ما يدور فيها وتحديد مسئولية المتسببين فيه، لكى يقف الرأى العالمى على الحقائق التى تعنيه بالأدلة الموثقة بلا تحريف أو تزييف اعلامى مضلل.

٣- الاتجاه نحو توظيف الثورة الاتصالية والمعلوماتية الراهنة فى تعميق إيمان المجتمع الدولى بثقافة السلام وقيم التسامح ونبذ العنف ومناهضة العدوان وذلك من منطلق الاقتناع بما يمكن أن تسهم به هذه التوجهات الثقافية الإيجابية من دعم لأواصر التعاون الدولى المشترك في مختلف الميادين والمجالات.